

التقرير السنوي

٢٠٢٢



هيئة الأسواق المالية
CAPITAL MARKETS AUTHORITY



” منذ عام ٢٠١٩، يمر لبنان بأوضاع اجتماعية واقتصادية استثنائية مما أثار على مؤسسات الدولة ومرافقها. وبالرغم من الصعوبات الكبيرة التي تواجهها، لم تتوقف هيئة الأسواق المالية عن أداء مهامها وعملها المثمر الذي سوف يتم تفصيله في التقرير السنوي لنتائج العام ٢٠٢٢.

منذ تأسيسها في عام ٢٠١١، عملت هيئة الأسواق المالية على تطوير السوق المالي وتحقيق الاستقرار فيه، وتحسين نوعية المنتجات والخدمات المالية، وضمان تطبيق القوانين والأنظمة في خدمة السوق.

إلا أنه خلال العام ٢٠٢٢، واجهت الهيئة تحديات كبيرة أهمها تدهور سعر الصرف الذي أدى إلى زيادة التضخم وتراجع القدرة الشرائية، مما أثر سلباً على الأسواق المالية بشكل عام، وأدى إلى انخفاض حركة المستثمرين في الصناديق الاستثمارية والسندات اللبنانية.

ومع ذلك، لم تتوقف الهيئة عن الحفاظ على استقرار السوق وتوفير بيئة عمل مناسبة وفقاً للأنظمة الصادرة عنها. ففي العام ٢٠٢٢، عملت الهيئة على تسهيل المعاملات الإدارية المتعلقة بتقديم المشورة والترتيب الخاص بالأعمال المتعلقة بالأدوات المالية، وخصوصاً على تطوير بعض الأنظمة الخاصة بها من خلال إصدار ٨ إعلانات للجمهور.

فبناءً على قرارات مجلس إدارة الهيئة، تم إصدار الإعلام رقم ٨٢ في كانون الثاني ٢٠٢٢ المتعلق بالنفقات والعمولات وآلية استيفائها، والإعلام رقم ٨٣ الذي يتناول أنظمة هيئات الاستثمار الجماعي في الأسواق المالية، كما تم إصدار الإعلام رقم ٨٤ المتعلق بزيادة الرأسمال الأدنى المطلوب للمؤسسات المالية لمزاولة الأنشطة المتعلقة بالأدوات المالية، وتعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية.

تم تفصيل هذه العناوين وغيرها ضمن هذا التقرير الخاص بالعام ٢٠٢٢.



رؤيتنا
و مهمتنا

إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية عبر تعزيز سلامتها وحصون جاذبيتها لدى المستثمرين عملاً بتطويرها خدمةً للاقتصاد الوطني.

مهمتنا

- تنظيم ومراقبة الأسواق المالية لضمان تطورها بما يتناسب مع التغيرات وأفضل المعايير المحلية والدولية.
- تقليص مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.
- حماية المستثمر من خلال تأمين البيئة الاستثمارية العادلة والشفافة وتوفير الوصول إلى المعلومات اللازمة للاستثمار من خلال تنظيم وتحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية.
- رفع مستوى الوعي الاستثماري عند اللبنانيين وتعريفهم على مزايا الأسواق المالية.
- حماية المستثمر والسعي إلى زيادة استخدام الأسواق المالية من قبل المستثمرين في لبنان والخارج.
- متابعة تطوير الأسواق من خلال التواصل الدائم مع كافة المعنيين وفي القطاعات الإنتاجية كافة.

فهرس المحتويات

١٠	١ . هيئة الأسواق المالية
١٢	قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية
١٢	مجلس الإدارة الحالي
١٣	المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية
١٤	٢ . نشاطات هيئة الأسواق المالية
١٦	• أهم نشاطات العام ٢٠٢٢
١٨	• أعمال الهيئة على المستوى التنظيمي والرقابي
٢١	• أعمال الهيئة على المستوى الإداري
٢٧	• مالية هيئة الأسواق
٢٨	٣ . حركة الأسواق المالية في لبنان
٣٠	أداء بورصة بيروت
٣٩	الصناديق والأدوات المالية
٤٠	٤ . هيئة الأسواق المالية، ما هي؟
٤٢	الهيكل التنظيمي للهيئة
٤٥	المؤسسات والأعمال الخاصة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة
٤٦	٥ . ملخص تحليبي عن هيئة الأسواق المالية منذ نشأتها



الفصل الأول

هيئة الأسواق المالية

المهام الأساسية لهيئة الأسواق المالية

حماية المستثمر وتنظيم النشاطات المهنية

- حماية المستثمرين من الممارسات غير المشروعة أو غير المتوافقة مع الأصول أو غير المنصفة، بما في ذلك حظر الاستغلال الشخصي المباشر أو غير المباشر للمعلومات المميزة في التعامل بالأسواق المالية.
- تنظيم كيفية الاطلاع على المعلومات من قبل الأشخاص الذين يوزعون الأدوات المالية على الجمهور.
- تحديد إطار العمل وتنظيم النشاطات المهنية التي يقوم بها الأشخاص الذين يمارسون الأعمال الخاصة بالأدوات المالية والسهر على تقيدهم بأداب السلوك المهنية.

تنظيم الأسواق وتقليص مخاطر النظام

- تنظيم وتطوير الأسواق المالية في لبنان والسعي إلى زيادة استخدام هذه الأسواق من قبل المستثمرين والمصدّرين في لبنان والخارج.
- تقليص مخاطر النظام [Systemic Risk] في الأسواق المالية.

إصدار التراخيص

- الترخيص لوسطاء السوق الذين يقدمون خدمات للمستثمرين والمصدرين.
- الترخيص لشركات التقييم المالي [Financial Rating Agencies] وتحديد إطار عملها وتنظيمه.
- الترخيص لهيئات الاستثمار الجماعي بما فيه الصناديق المشتركة للاستثمار بعمليات التسييد.

تنظيم ورقابة عمل البورصات

- تنظيم ورقابة عمل البورصات المرخص لها أو الأشخاص الذين يقدمون خدمات إيداع أو مقاصة أو تسوية.
- وضع الإطار التنظيمي العام لإدراج الأدوات المالية والموافقة على التداول بها في البورصات.

الرقابة والمحاسبة القانونية

- معاقبة المخالفات الإدارية لأحكام القانون ١٦١ وللأنظمة المتخذة تطبيقاً له.
- الملاحقة في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويج معلومات خاطئة أو مضللة تتعلق بصكوك أو أدوات مالية أو بمصدري هذه الصكوك والأدوات.

قانون إنشاء هيئة الأسواق المالية وأهدافها الرئيسية

فتطور الأسواق المالية ينعكس بشكل مباشر على تطور معدل النمو في الاقتصاد، مما ينعكس إيجاباً على حركة الرساميل ومعدل البطالة، نظراً للقدرة على إيجاد مصادر تمويل طويلة الأمد للقطاع الخاص وتوجيه الادّخار العام في الاقتصاد نحو الاستثمارات الملائمة.

وعليه، يحدد القانون آلية لمحاسبة ومعاقبة المخلّين بأحكامه من خلال الأطر القانونية التي نص عليها، كجناة العقوبات والمحكمة الخاصة بالأسواق المالية التي سيتم تأسيسها بعد إجراء التعيينات اللازمة من الحكومة اللبنانية ضمن الآلية المقترحة في قانون الأسواق المالية رقم ١٦١.

كما يجيز القانون رقم ١٦١ للهيئة إبداء الرأي في الأمور المتعلقة بالأسواق المالية كافة خاصة ومنها على سبيل المثال لا الحصر، مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل الأسواق المالية وتطويرها، كما وأنظمة ونشاطات البورصات المرخصة في لبنان، وذلك في إطار رسم سياسات جديدة قد يكون لها تأثير على أداء الأسواق المالية اللبنانية وقدرة استقطاب المستثمرين.

إن هيئة الأسواق المالية هي سلطة مالية تم إنشاؤها بموجب القانون رقم ١٦١ بتاريخ ٢٠١١/٧/١٧ وهي هيئة تتمتع بالاستقلالية الإدارية والمالية ولا تخضع لقواعد الإدارة وتسيير الأعمال والرقابات التي تخضع لها مؤسسات القطاع العام.

تطمح هيئة الأسواق المالية إلى تحقيق هدفين أساسيين: تشجيع وتطوير الأسواق المالية بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنيّة، وحماية الادّخار الموظّف في الأدوات المالية. وفي هذا السياق، يحدّد القانون آلية تنظيم الأسواق المالية وتطويرها مرتكزاً في ذلك على تقليص مخاطر النظام في الأسواق المالية من خلال إرساء ثقافة تتمحور حول تأمين الشفافية المطلقة في القطاع نظراً لدورها في حماية رأس المال والمستثمرين. كما يحدّد القانون ١٦١ آلية تنظيم الأسواق المالية وتطويرها ومنها الترخيص لبورصات جديدة تساهم في خلق السيولة المطلوبة لتفعيل أسواق رأس المال في لبنان.

إنّ الرؤية التي يتمحور حولها عمل الهيئة تنطلق من أهمية إرساء الثقة في الأسواق المالية اللبنانية.

مجلس إدارة هيئة الأسواق المالية

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. وتنقسم عضوية المجلس إلى ثلاثة أعضاء متفرّعين خبراء في شؤون الأسواق المالية والشؤون المصرفية والمالية، وثلاثة أعضاء غير متفرّعين يمثلون الوزارات والإدارات المعنية مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف.

تألّف مجلس الهيئة في العام ٢٠٢٢ من			
رياح سلامه	حاكم مصرف لبنان	رئيس	ينوب عنه نائب الحاكم الأول لمصرف لبنان (وسيم منصور)
فؤاد شقير	خبير في شؤون الأسواق المالية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
وليد قادري	خبير في الشؤون المصرفية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
واجب قانصوه	خبير في الشؤون المالية	عضو مجلس إدارة تنفيذي	
مدير عام وزارة المالية	مدير عام وزارة المالية	عضو غير متفرغ	
محمد ابو حيدر	مدير عام وزارة الاقتصاد	عضو غير متفرغ	
ميّا دباغ	رئيس لجنة الرقابة على المصارف	عضو غير متفرغ	



الفصل الثاني
نشاطات هيئة
الأسواق المالية

نشاطات العام ٢٠٢٢

خلال عام ٢٠٢٢، قامت هيئة الأسواق المالية اللبنانية بإصدار عدد من التعاميم الهامة لتنظيم وتنمية السوق المالية في لبنان. تهدف هذه التعاميم إلى تعزيز الشفافية وحماية حقوق المستثمرين وتعزيز مستوى الثقة في السوق.

كما تعمل هيئة الأسواق المالية اللبنانية على حماية حقوق المستثمرين وضمان تنظيم عادل وشفاف للأسواق المالية في لبنان. تعمل الهيئة على تنفيذ إجراءات قوية لمكافحة التلاعب والاحتيال وتعزيز الوعي المالي للمستثمرين.

منح وإلغاء تراخيص

في العام ٢٠٢٢، قامت الهيئة بترخيص شركة ديليجانت فينانشل سيرفيسيز ش.م.ل. Diligent Financial Services S.A.L. و شركة مرشي وشركاؤه ش.م.ل. Marshi & Partners S.A.L.

أما على الصعيد التنظيمي أصدر مجلس الهيئة القرار رقم ٣٦ و ٣٧ الذين يحددان لائحة مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة سنويا من قبل الهيئة.

قرار رقم	المضمون	التاريخ
٣٦	لائحة مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول الصادرة المضمون سنويا من قبل الهيئة	٢٠٢٢/٧/٧
٣٧	لائحة مؤسسات الوساطة المالية المسجلة حسب الأصول من قبل الهيئة	٢٠٢٢/٧/٢٨

كما صدر عن مجلس الهيئة الإعلانات التالية:

إعلام رقم	المضمون	التاريخ
٨١	ادراج «ديليجانت فينانشل سيرفيسيز ش.م.ل.» على لائحة مؤسسات الوساطة المالية	٢٠٢٢/١/٤
٨٢	إلغاء الاعلام رقم ٧٨ المتعلق بالنفقات والعمولات وآلية استيفائها	٢٠٢٢/١/٣١
٨٣	تعديل أنظمة هيئات الاستثمار الجماعي في الأسواق المالية سلسلة ٨٠٠٠	٢٠٢٢/١/١٤
٨٤	تعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠	٢٠٢٢/٧/٢٨
٨٥	تعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠	٢٠٢٢/٧/١٤

٨٦	تعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠	٢٠٢٢/٧/٢٩
٨٧	ادراج اسم «مرشي وشركاؤه ش.م.ل.» على لائحة مؤسسات الوساطة المالية	٢٠٢٢/٧/٢٨
٨٨	تعديل نظام قواعد العمل في الأسواق المالية سلسلة ٣٠٠٠	٢٠٢٢/١٠/٢٨

أجنبية foreign. كما يجب على المؤسسة المرخصة تقديم تقرير شهري إلى هيئة الأسواق المالية بشأن عمليات الاكتتاب والاسترداد الخاصة بكل من هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية والصناديق الفرعية الأجنبية والتي تقوم المؤسسة ببيعها في إطار طرح عام أو طرح معفي وذلك خلال عشرة أيام من اليوم الأخير من الشهر.

كما أصدرت الهيئة إعلام رقم ٨٤، ٨٥ و ٨٦ والمتعلقين بتعديل نظام الترخيص والتسجيل في الأسواق المالية مجموعة ٢٠٠٠ فيما يخص الأنشطة المتعلقة بالأعمال الخاصة بالأدوات المالية و متطلبات الترخيص والملحق رقم ٥ الخاص بوظائف الأشخاص المسجلين وامتحانات التأهيل المحددة. كما أصدرت الهيئة الإعلام رقم ٨٦ في ٢٨ تشرين الأول ٢٠٢٢ المتعلق بتعديل نص اعرف عميلك "KYC" والإجراءات التي تقوم بها المؤسسة قبل فتح حسابات للعملاء.

أصدرت هيئة الأسواق المالية الإعلام ٨٣ في ١٤ حزيران ٢٠٢٢ المتعلق بتعديل أنظمة هيئات الاستثمار الجماعي في الأسواق المالية سلسلة ٨٠٠٠ فيما يخص المبادئ العامة حيث على أي شخص يسدي المشورة أو يعرض نفسه على أنه يسدي المشورة حول الاستثمار في هيئة استثمار جماعي في لبنان وأي شخص يتعامل أو يعرض نفسه على أنه يتعامل بحصص هيئة استثمار جماعي في لبنان أن يكون مؤسسة مرخصة لمزاولة هذا النشاط بموجب أحكام النظام الخاص بالتسجيل والترخيص. إن الترخيص الممنوح لمزاولة خدمات تقديم المشورة يتضمن تقديم خدمات المشورة حول الاستثمار في هيئات استثمار جماعي، وبالتالي لا يستوجب اخذ موافقة هيئة الأسواق المالية المسبقة لإسداء المشورة بخصوص هذه الهيئات سواء كانت تدرج ضمن شروط الطرح العام offer public أو ذات الطرح المعفي exempt offer، وسواء كانت منشأة في لبنان domestic أو

الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجب على مقدمي الخدمات المالية ومستخدميها التقيد بها وصلاحيّة الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف الأموال وعمليات التسيير على اختلاف أنواعها، فانطلاقاً من مسؤولياته المذكورة أعلاه، عقد مجلس الهيئة عشرة اجتماعات في العام ٢٠٢٢.

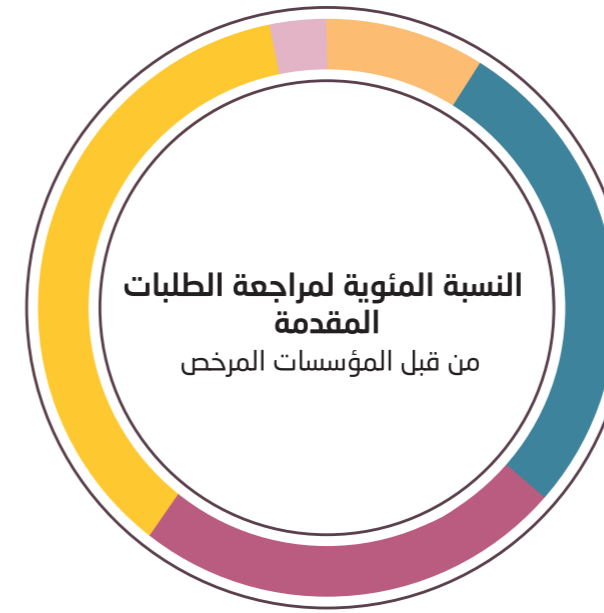
وعلى صعيد مجلس الهيئة، المنوط به حصر ملاحية وضع الأنظمة التطبيقية والتعليمات والتوجيهات العامّة الصادرة بمقتضى القانون ١٦١، ومنها الأنظمة المتعلقة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسسات التي تتعاطى الوساطة الماليّة وتوظيف أموال الجمهور، إضافة إلى وضع

#	تاريخ انعقاد مجلس الهيئة
١	٢٠٢٢/١/١٨
٢	٢٠٢٢/٢/٢٢
٣	٢٠٢٢/٣/٢٢
٤	٢٠٢٢/٤/١٩
٥	٢٠٢٢/٥/٢٤
٦	٢٠٢٢/٧/٦
٧	٢٠٢٢/٨/١٦
٨	٢٠٢٢/٩/٢٠
٩	٢٠٢٢/١١/٨
١٠	٢٠٢٢/١٢/١٣

الاستثمار، [١] طلب متعلق بأدوات مالية قابلة للتحويل بالإضافة إلى طلبين [٢] متعلقين بتسجيل مؤسسات لدى هيئة الأسواق المالية. أما طلبات المتعلقة بالترخيص أو تعديل / سحب رخصة مؤسسات ووساطة مالية فكان مجموعها في العام ٢٠٢٢ طلبين [٢] إضافة إلى طلبات متابعة ملفات لطلبات ترخيص من هيئة الأسواق المالية. أما الطلبات المتعلقة بمراجعات مختلفة (اقتراحات تعديل على الأنظمة، طلبات إعفاءات من تطبيق بعض مواد الأنظمة وغيرها...) بلغ عددها عشرة [١٠] طلبات من المجموع العام. تجدر الإشارة أن وحدة الرقابة لم تعالج أي طلبات متعلقة بإصدار المنتجات المركبة أو الترخيص لمنتجات تأمينية مرتبطة باستثمارات أو متعلقة بالأسهم التفضيلية أو أسهم الاكتتاب الخاص، وشهادات دين في العام ٢٠٢٢.

أما على الصعيد الرقابي، فقد قامت وحدة الرقابة على الأسواق المالية ستة عشر تحقيقاً و عشرون عملية تدقيق على المؤسسات المرخصة التي تتداول بالأوراق الماليّة، كما قامت الوحدة بإحدى عشرة متابعات تحقيق وأربعة عشرة عمليات متابعة تدقيق إضافة إلى عشر عمليات رقابية على حركة التداول في الأسواق المالية. كما قامت وحدة الأسواق المالية بمراجعة ودراسة ثلاثة وثلاثون [٣٣] طلباً في العام ٢٠٢٢ تمحورت حول الطلبات المقدمة من قبل المؤسسات المرخصة (شركات ماليّة، شركات وساطة ماليّة ومصارف).

يبين الرسم البياني (أدناه) أنّ المراجعات الثلاثة وثلاثون [٣٣] التي عالجتها الوحدة، شكّلت اثنا عشر طلب [١٢] ، ثلاثة طلبات [٣] متعلقة بصناديق



- متابعة ملفات متعلقة بطرح أدوات مالية ٣٧%
- مختلف ٢٧%
- ترخيص مؤسسات / طلبات استكمال ملفات (الإعلام/٤٨) ٢٤%
- صناديق / تعديل على الصناديق ٩%
- أدوات مالية قابلة للتحويل ٣%

أعمال الهيئة على المستوى الإداري

المطلوبة وضمن القدرات المتوفرة. كما وحرصت مديرية الموارد البشرية على تعزيز ثقافة الوعي والأمان الوظيفي والسلامة الصحية من خلال مجموعة من المبادرات التي اتخذتها على سبيل المثال لا الحصر مبادرة

"Sweetening Life, One Apple at a Time"

أما على صعيد التأمين الصحي وبالرغم من الصعوبات الهائلة التي تعترض هذا القطاع، فقد دأبت المديرية على الحفاظ على المستوى الذي يليق ويتناسب مع سياساتها المعتمدة لجهة اعتبار السلامة الصحية للموظفين أولوية قصوى حيث حرصت على الحفاظ على الاستفادة من التأمين الصحي بأعلى مستويات الجودة.

وظيفياً، وعلى صعيد التوزيع الجندري لموظفي الهيئة فإن عدد المستخدمين الإناث قد فاق عدد المستخدمين في العام ٢٠٢٢ بنسبة ٥٧٪ إناث مقارنة بـ ٤٣٪ ذكور، كما يظهر في الجدول أدناه.

على مستوى شؤون الموظفين شكل عام ٢٠٢٢ على غرار عام ٢٠٢١ عاماً آخر مليئاً بالتغيرات الملحوظة والتحديات بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة في لبنان والمنطقة. على مستوى شؤون الموظفين، شكل عام ٢٠٢٢ على غرار عام ٢٠٢١ عاماً آخر مليئاً بالتغيرات الملحوظة والتحديات بسبب الأوضاع السياسية والاقتصادية الراهنة في لبنان والمنطقة. تأثرت هيئة الأسواق المالية بالأحداث التي طرأت على لبنان مما أثر على أولوياتها لاسيما فيما تعلق بشؤون الموظفين. على الرغم من ذلك، واصلت مديرية الموارد البشرية العمل على تطوير وتحديث السياسات المتعلقة بشؤون الموظفين لدى الهيئة.

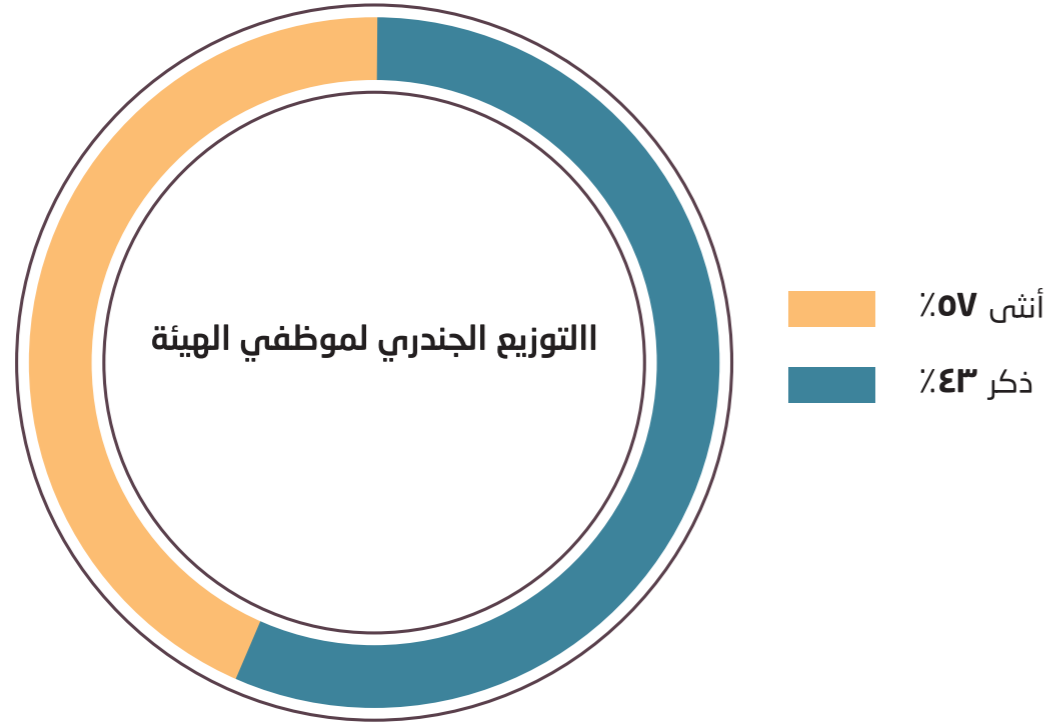
حافظت المديرية على أعلى مستويات التواصل الإيجابي والفعال وذلك عبر التواصل الداخلي المستمر مع الموظفين من خلال الاستماع إليهم والتعامل مع قضاياهم واهتماماتهم بالفاعلية.

الأشخاص المسجلون لدى الهيئة في العام ٢٠٢٢

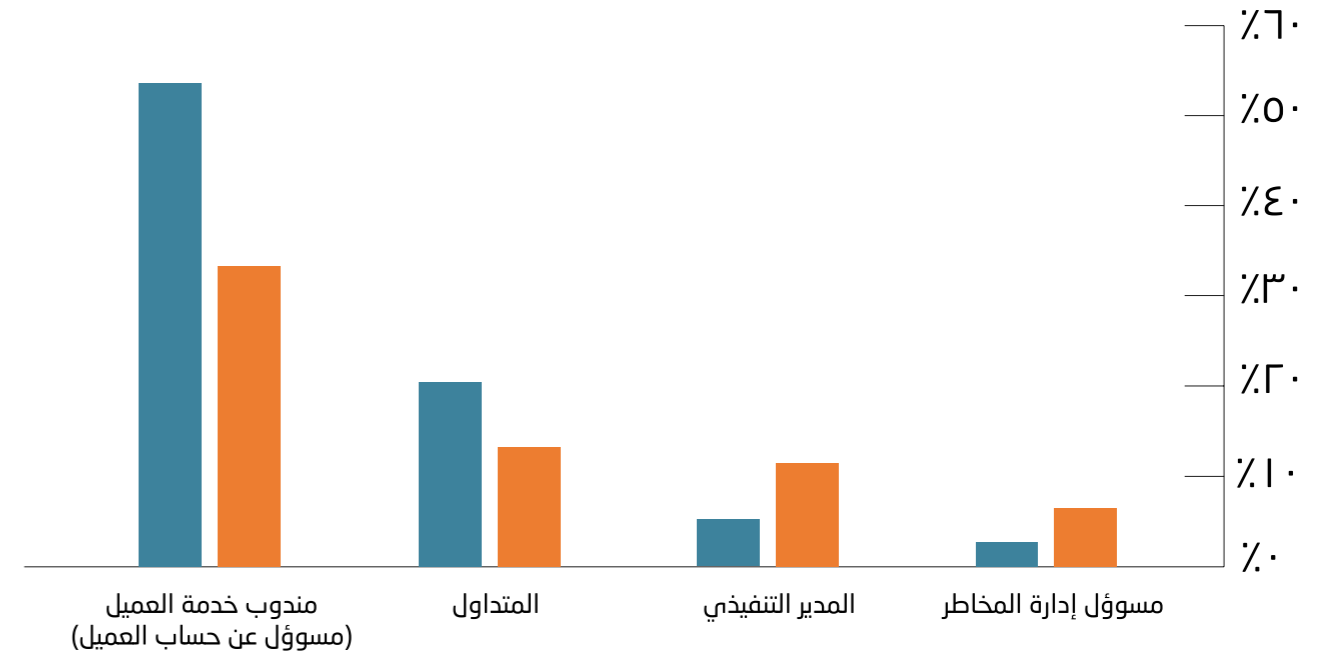
إن عدد الأشخاص المسجلين في العام ٢٠٢٢ قد بلغ ٣٩ شخص مسجل أي بنسبة ٢٨,٧٪ من مجمل عدد الطلبات الـ ١٣٦ التي تم تقديمها إلى الهيئة فيما طلب مجلس الهيئة من المؤسسات إعادة تقديم ١٧ طلب تسجيل في العام ٢٠٢٢ أي بنسبة ١٢,٥٪ من المجموع العام.

إن الوظائف الأربعة الأكثر تسجيلاً لدى الهيئة في العام ٢٠٢٢ هي التالية:

- **مندوب خدمة العميل** (مسؤول عن حساب العميل) بنسبة ٥٣,٨٥٪ حيث تم تسجيل ٢١ شخص في العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٧٣ شخص في العام ٢٠٢١.
- **المتداول** بنسبة ٢٠,٥١٪ حيث تم تسجيل ٨ أشخاص في العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٩ شخص في العام ٢٠٢١.
- **المدير التنفيذي** بنسبة ٥,١٣٪ حيث تم تسجيل شخصين (٢) في العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢٥ شخص في العام ٢٠٢١.
- **مسؤول إدارة المخاطر** بنسبة ٢,٥٦٪ حيث تم تسجيل شخص (١) في العام ٢٠٢١ مقارنة بـ ١٤ شخص في العام ٢٠٢١.



الوظائف الأكثر تسجيلاً في العام ٢٠٢٢



التواصل مع الجمهور

تعتبر هذه الآليات جزءًا من استراتيجية الهيئة للتواصل الفعال، حيث تعمل على توفير المعلومات الدقيقة والمحدثة وتشجيع التفاعل والمشاركة الفعالة مع الجمهور.

تنفيذاً لسياسة الهيئة في ترسيخ ثقافة الأسواق المالية وخلق بيئة آمنة للاستثمار وحماية المستثمر، تابعت الهيئة خطتها المرتكزة على التعاون مع مؤسسات مالية وتربوية من القطاع الخاص، حيث قام ممثلون عن مديرية الأبحاث والإعلام بإجراء محاضرات لطلاب الجامعات عبر تقنية زوم شرحوا خلالها أهمية دور هيئة الأسواق المالية.

وفي هذا المجال، شاركت الهيئة في تنظيم المسابقة الجامعية للبورصات الافتراضية National (Virtual Stock Exchanges Competition) بالتعاون بين بنك لبنان والمهجر للأعمال Blominvest للعام الثالث على التوالي، قدم خلالها المتسابقون من جامعات لبنانية مختلفة عرضاً مفصلاً عن استراتيجيات التداول المعتمدة في المسابقة. إن أهمية هذه المسابقة تكمن في تنشئة جيل جديد من المستثمرين المثقفين ماليًا وعلى علم بدور الهيئة وأطر عملها القانوني في سياق تنظيم وتطوير الأسواق المالية اللبنانية وحماية المستثمر.

في هيئة الأسواق المالية اللبنانية، يُعتبر التواصل مع الجمهور أمرًا حيويًا وضروريًا. تسعى الهيئة جاهدةً لبناء علاقة قوية ومفتوحة مع المستثمرين والشركات المالية وجميع أفراد المجتمع المالي في لبنان، بهدف تعزيز الثقة وتحقيق التنمية المستدامة للسوق المالية اللبنانية.

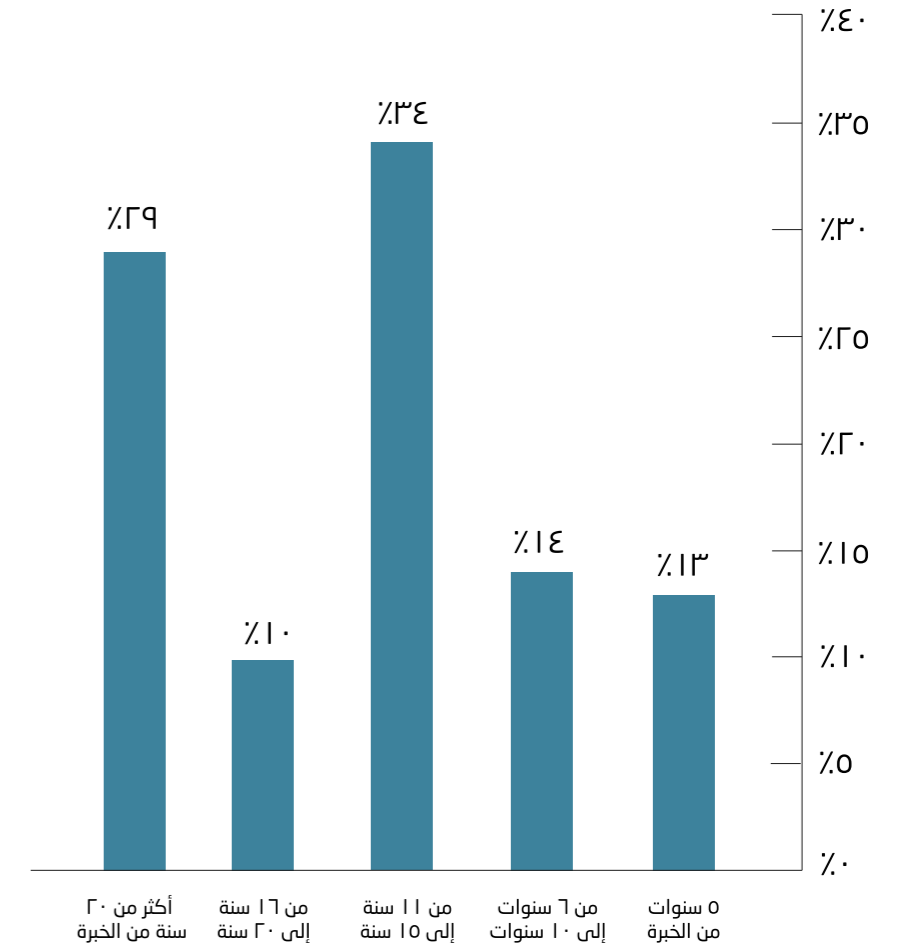
تعتمد الهيئة على عدة آليات للتواصل مع الجمهور. أحد هذه الآليات هو توفير معلومات شاملة ومفصلة عن السوق المالية والتشريعات والأنظمة المالية المعمول بها في لبنان. توفر الهيئة تقارير دورية وتحديثات مستمرة عبر موقعها الإلكتروني ووسائل التواصل الاجتماعي، مما يمكن الجمهور من الوصول إلى المعلومات بسهولة وفهمها بشكل أفضل.

أيضًا، توفر الهيئة قنوات اتصال مباشرة مثل خدمة الاستشارة والدعم عبر الهاتف والبريد الإلكتروني. يمكن للجمهور الاتصال بفرق الهيئة المختصة لطرح الاستفسارات والحصول على المساعدة في قضايا السوق المالية والمشاكل المتعلقة بها.

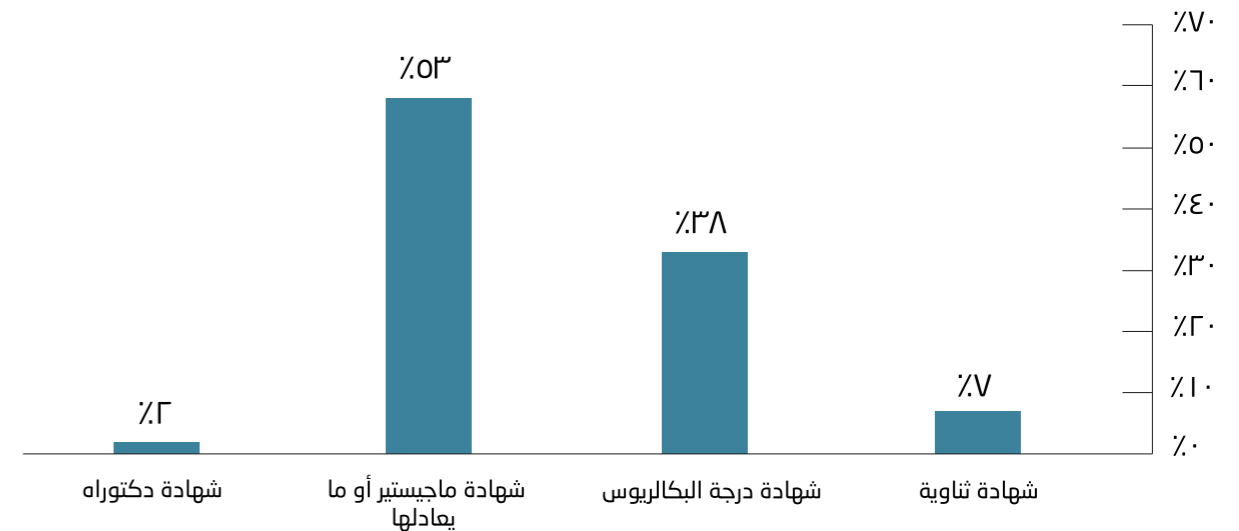
الأسواق، إذ تبلغ نسبة الموظفين ذوي الخبرة التي تفوق إحدى عشر سنة حوالي الـ ٧٣٪ من المجموع العام للموظفين.

أما من ناحية خبرة الجهاز البشري لدى الهيئة في العام ٢٠٢٢ فإن النسبة الأكبر هي لأصحاب الخبرة الطويلة في طبيعة عمل

سنوات الخبرة لدى موظفي الهيئة



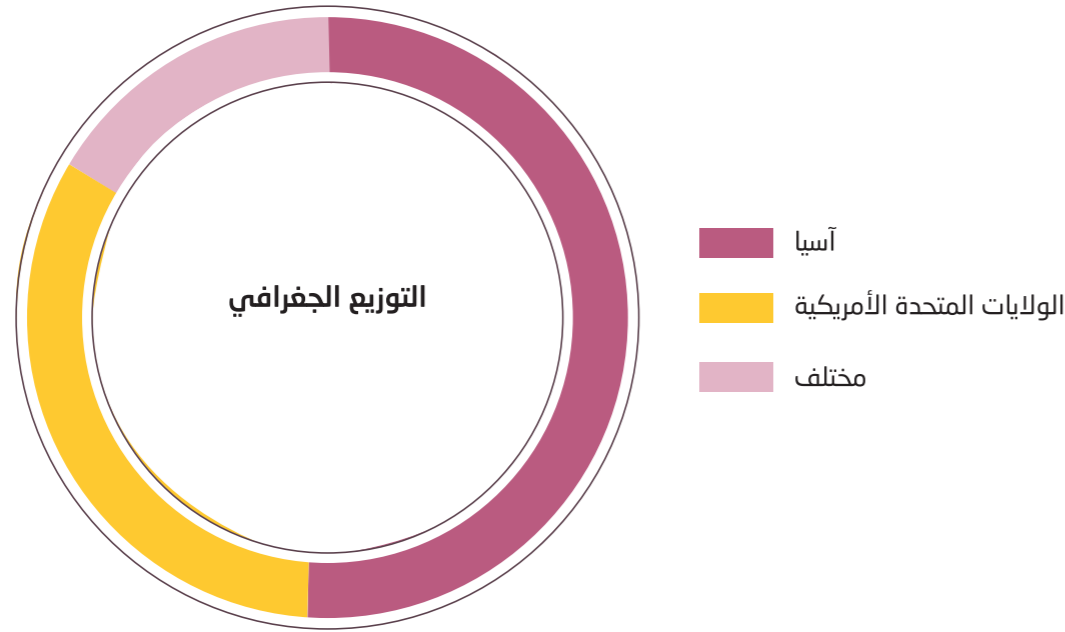
التحصيل العلمي لموظفي الهيئة



الموقع الإلكتروني

حيث بلغ العدد ١٧,٦٩١ تليها الصفحة الخاصة بتثقيف المستثمر حيث بلغ العدد ١١,٥٩٥ زيارة. تجدر الإشارة أن الأشخاص الذين يزورون الموقع الإلكتروني أغلبهم من آسيا بنسبة ٥١,٤% يليها الولايات المتحدة بنسبة ٣٢,١٥% كما يظهر في التوزيع الجغرافي التالي.

أما بالنسبة للموقع الإلكتروني للهيئة، فقد بلغ إجمالي زائري صفحة الهيئة الإلكترونية www.cma.gov.lb ١٦٩٩٣ في العام ٢٠٢٢، منهم ٥٩,٣% تصفحوا موقع الهيئة لأول مرة، حيث تم مطالعة ٥٩,٧٨ صفحة. فقد سجلت الصفحة الخاصة بالقوانين والأنظمة والتعاميم أكبر نسبة زيارات



الإحصائية المتعلقة بصناديق الاستثمار الجماعي والأدوات المالية المركبة وغير المركبة لدى المؤسسات المالية وشركات الوساطة المالية والمصارف، إضافة إلى نشرة إخبارية يومية حول أبرز مقالات الصحف المحلية والدولية.

تشمل التقارير المعدة من مديرية الأبحاث والإعلام النشرات اليومية والدورية والفصلية والتي توجز نشاطات الهيئة بالإضافة إلى متابعة حركة الأسواق المالية في لبنان وإعداد البيانات الخاصة بالحركة على بورصة بيروت ونشر المؤشر الخاص بها CMA Market Value Weighted Index كما البيانات

الموضوع	الإصدار	لائحة بالتقارير المنشورة
تقرير عن أسعار الإقفال لسندات اليوروبوند اللبنانية	يومي	EDM Report التقرير اليومي عند إقفال السوق
تقرير عن أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تساهم في تكوين نظرة عامة عن الوضع اللبناني المالي والاقتصادي	فصلي	Lebanon Dashboard تقرير الموجز الاقتصادي اللبناني
تقرير يومي مفصل عن أسعار الأوراق المالية اللبنانية المتداولة في بورصة بيروت	يومي	Financial Markets Report تقرير الأسواق المالية اليومية
تقارير شهرية عن حركة بورصة بيروت يتخللها تحاليل وبيانات تنشر في النشرة الدورية لمصرف لبنان وعلى صفحة الهيئة الإلكترونية	شهري	Capital Markets Reports & BSE Briefs الموجز التنفيذي حول حركة الأسواق الشهرية
البيانات الشهرية والفصلية للأسواق المالية	شهري	BDL Monthly & Quarterly Bulletin Reports البيانات الشهرية والفصلية للأسواق
رصد يومي لأهم الموضوعات الاقتصادية والمالية الواردة في الأخبار المحلية والدولية	يومي	Daily News Report نشرة الأخبار اليومية

مالية «هيئة الأسواق»

بلغت النفقات الفعلية للهيئة لعام ٢٠٢٢ حوالي ٣٤,٧٢٩ مليار ليرة لبنانية حيث شكلت النفقات الجارية حوالي ٣٣,٥٥٩ مليار ليرة لبنانية من المجموع العام. خصص الجزء الأكبر من هذه النفقات لدفع أعباء الموظفين التي تتضمن الأجور وملحقاتها (٧٢,٤٪).

النفقات الفعلية للعام ٢٠٢٢	الاعتمادات الأساسية للعام ٢٠٢٣	
٣٤,٧٢٨,٧١٠,٠٧٨	٣٤,٦٠٧,٠٠٠,٠٠٠	المجموع العام لموازنة النفقات
٢٤,٣٠٢,٤٢٦,١٠٨	٢٦,٢٧٦,٠٠٠,٠٠٠	مجموع أعباء الموظفين
٢٠,٠٧٧,٣٥٠,١٤٤	١٨,٨٣٧,٠٠٠,٠٠٠	أعباء رواتب وتعويضات وملحقاتها
—	٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	مؤونات تعويض نهاية الخدمة
٦٩٢,٧٦٩,٤٩٠	١,٧٨٥,٠٠٠,٠٠٠	طبابة وإستشفاء
١,٤٦٧,٥٦٣,٣٠٠	٣,٨٣٩,٠٠٠,٠٠٠	منح التعليم
١,٧٦١,٢٠٧,٨٢٤	١,٤٩٦,٠٠٠,٠٠٠	إشراكات الضمان الإجتماعي
٥٥,٢٥٨,٧٥٠	٦٩,٠٠٠,٠٠٠	تعويض عمل إضافي
٢٤٨,٢٧٦,٦٠٠	—	تدريب ومصاريف سفر
٩,٢٥٦,٨٩٦,٣٨٤	٦,٧٢٦,٠٠٠,٠٠٠	مجموع الأعباء التشغيلية
١,٣٤٥,٥٣٤,٥٠٠	١,٣٩٠,٠٠٠,٠٠٠	أعباء إشغال العقارات
٤,٦٤٦,٣٣٨,٠٦٦	١,٩٨٥,٠٠٠,٠٠٠	عقود صيانة
١٨٦,٩٣١,٥٧٨	١٢٦,٠٠٠,٠٠٠	مصاريف تأمين
٥٦٣,٦٧٣,٠٠٠	٧٠٣,٠٠٠,٠٠٠	أعباء مواد إستهلاكية
٤٦٦,٣٥٧,٧٥٠	٥٤٢,٠٠٠,٠٠٠	اتصالات
٢,٠٠٦,٧٤٤,٣٤٨	١,٩٤٦,٠٠٠,٠٠٠	أعباء خدمات وتجهيزات إدارية
٤١,٣١٧,١٤٢	٣٤,٠٠٠,٠٠٠	رسوم أدوات مالية
١,١٦٩,٣٨٧,٥٨٦	١,٦٠٥,٠٠٠,٠٠٠	مجموع الأعباء الأخرى
٥٤,٠٨٤,٢٢٩	٤٩٧,٠٠٠,٠٠٠	مؤتمرات وهيئات دولية
٨٢,٠٩٠,٠٠٠	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	دعاية وإعلان ومنشورات
١,٠٣٣,٢١٣,٣٥٧	١,٠٠٨,٠٠٠,٠٠٠	إحتياطي موازنة النفقات

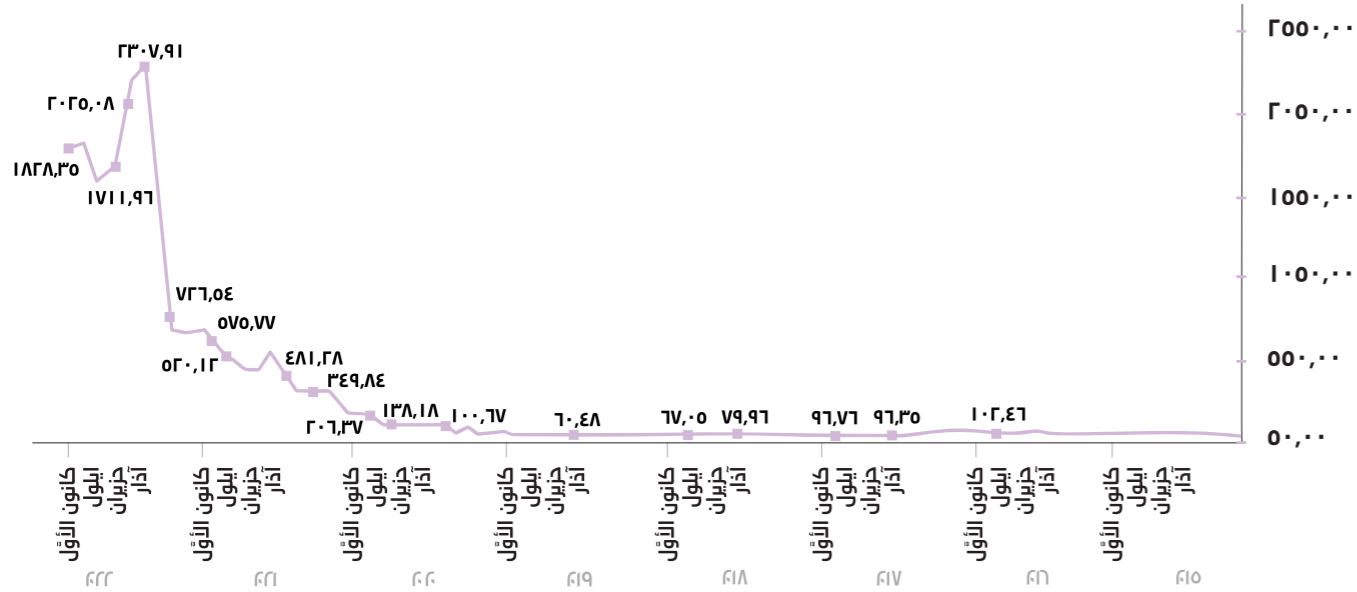
لائحة بالاتفاقيات الموقعة منذ إطلاق عمل هيئة الأسواق المالية

#	التاريخ	البلد	الهيئة
١	٢٠١٤/٠٥/٠٥	فرنسا	هيئة الأسواق المالية
٢	٢٠١٤/١١/٢٥	جمهورية مصر العربية	الهيئة العامة للرقابة المالية
٣	٢٠١٤/١٢/١٥	قطر	هيئة تنظيم مركز قطر للمال
٤	٢٠١٥/٦/١	تونس	هيئة السوق المالية
٥	٢٠١٥/١٢/١	الإمارات العربية المتحدة	السلطة التنظيمية للخدمات المالية
٦	٢٠١٥/٢/٢٩	الإمارات العربية المتحدة	هيئة الأوراق المالية والسلع
٧	٢٠١٦/٥/٢٠	ألمانيا	هيئة الرقابة الألمانية
٨	٢٠١٧/١/٢٤	روسيا الاتحادية	البنك المركزي للاتحاد الروسي
٩	٢٠١٧/٣/٧	سلطنة عُمان	الهيئة العامة لسوق المال
١٠	٢٠١٧/٦/١٣	الجمهورية اللبنانية	لجنة الرقابة على هيئات الضمان
١١	٢٠١٧/٩/١٩	الإمارات العربية المتحدة	سلطة دبي للخدمات المالية
١٢	٢٠١٨/٨/٢٨	جمهورية قبرص	هيئة الأوراق المالية والبورصات القبرصية
١٣	٢٠١٩/٩/٥	جمهورية الموريشيوس	لجنة الخدمات المالية الموريشيوسية FSC
١٤	٢٠٢١/٣/٥	الجمهورية اللبنانية	هيئة التحقيق الخاصة

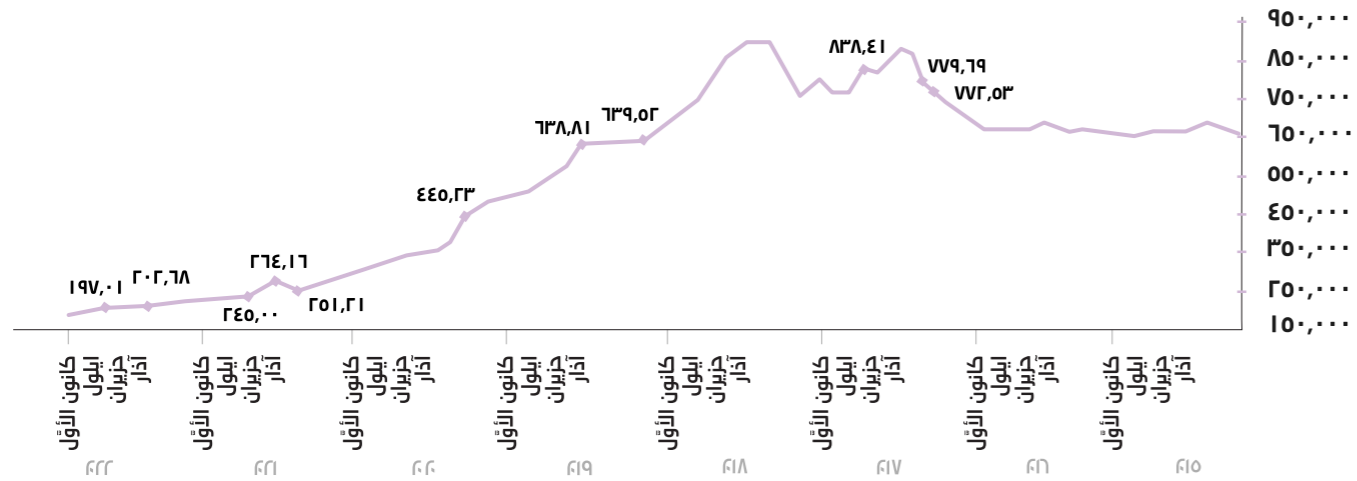


الفصل الثالث
حركة الأسواق
المالية في لبنان

تطور المعدل الشهري لمؤشر الأسهم المدرجة في بورصة بيروت من سنة ٢٠١٥-٢٠٢٢



تطور المعدل الشهري لمؤشر المصارف في بورصة بيروت من سنة 2015-2022



على معدل 1828,35 نقطة مقابل 498,63 نقطة في كانون الأول 2021. أما معدل مؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت فسجل تراجعاً خلال كانون الأول 2022 بنسبة 19,32٪، إذ أقفل على معدل 197,01 نقطة مقابل 244,18 نقطة في كانون الأول 2021.

يقدم الجدول رقم (٣) صورة واضحة عن المعدل الشهري لمؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت جنباً إلى جنب مع المعدل الشهري لمؤشر القيمة السوقية للمصارف المدرجة في بورصة بيروت خال الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى 2022. أظهر معدل مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة بيروت خلال كانون الأول 2022 تقدماً بنسبة 266,7٪، إذ أقفل

اسم الشركات المدرجة	القيمة السوقية [2021]	سعر الإقفال 2022*	القيمة السوقية [2022]	نسبة التغيير
سوليدير (A)	3,260,000,000 \$	6,90 \$	6,90,000,000 \$	87%
سوليدير (B)	216,080,000 \$	6,30 \$	3,922,750,000 \$	81%
البنك اللبناني للتجارة (C)	66,061,000 \$	0,93 \$	66,061,000 \$	0%
البنك اللبناني للتجارة أسهم تفضيلية "ث"	70,000,000 \$	0,90 \$	44,620,000 \$	37%-
البنك اللبناني للتجارة أسهم تفضيلية "ه"	10,788,840 \$	0,90 \$	10,788,840 \$	0%
بنك عوده أسهم عادية	919,423,169 \$	1,04 \$	907,348,801 \$	1%-
بنك عوده GDR	227,310,046 \$	1,39 \$	166,299,678 \$	27%-
بنك عوده أسهم تفضيلية "H"	50,000,000 \$	47,90 \$	50,000,000 \$	0%
بنك عوده أسهم تفضيلية "I"	109,750,000 \$	42,00 \$	107,200,000 \$	2%-
بنك عوده أسهم تفضيلية "J"	110,710,000 \$	10,00 \$	110,000,000 \$	0%
بنك بيروت (C)	404,939,823 \$	21,00 \$	383,376,200 \$	16%-
بيروت أسهم تفضيلية "H"	130,000,000 \$	20,00 \$	130,000,000 \$	0%
بيروت أسهم تفضيلية "I"	120,000,000 \$	20,00 \$	120,000,000 \$	0%
بيروت أسهم تفضيلية "J"	70,000,000 \$	20,00 \$	70,000,000 \$	0%
بيروت أسهم تفضيلية "K"	100,000,000 \$	20,00 \$	100,000,000 \$	0%
بيلوس (C)	463,722,333 \$	0,70 \$	424,136,280 \$	9%-
بيلوس GDR	40,817,730 \$	20,00 \$	26,191,060 \$	43%-
بيلوس أسهم تفضيلية 2008	79,980,000 \$	27,00 \$	54,000,000 \$	23%-
بيلوس أسهم تفضيلية 2009	70,980,000 \$	37,98 \$	70,960,000 \$	0%
يمو (C)	82,000,000 \$	1,20 \$	93,000,000 \$	13%
يمو "أسهم تفضيلية 2013"	17,000,000 \$	0,00 \$	17,000,000 \$	0%
بنك لبنان و المهجر GDR	244,090,793 \$	2,70 \$	203,214,028 \$	17%-
بنك لبنان و المهجر "أسهم عادية"	80,620,000 \$	2,66 \$	57,900,000 \$	29%-
ريمكو	38,220,000 \$			
شركة التراب اللبنانية	377,240,053 \$	31,00 \$	604,997,240 \$	60%
شركة الاسمنت الأبيض (اسمي)	49,000,000 \$	11,00 \$	103,000,000 \$	109%
قيمة الأسهم المدرجة	10,171,889,292		14,482,778,326	42%

(الجدول رقم 1)

*تم احتساب النسبة على سعر الإقفال، أي آخر يوم تداول

للأسهم المدرجة على بورصة بيروت بنسبة 42,38٪ في آخر سنة 2022 لتصبح 14,48 مليار دولار أميركي مقابل 10,17 مليار دولار أميركي في آخر يوم تداول من العام 2021.

بلغ عدد الشركات المدرجة في بورصة بيروت 9، موجودة في الجدول رقم (1) أعلاه، إلى جانب عدة أدوات مالية يتم التداول بها وذلك بعد أن تم شطب أسهم شركة «ريمكو» عن بورصة بيروت اعتباراً من 1 تموز 2022. ارتفعت القيمة السوقية

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية	
١٤	إجمالي عدد هيئات الاستثمار الجماعي المحلية
١,٧٨٥	إجمالي عدد المكتتبين
١٤٦,٣٤٣,٤٢١,٨٥\$	مجموع الاكتتاب (\$)
٩٢,٢٢١,٢٤٩,٦١\$	الأصول المدارة
١٤	رأسمال مفتوح
العملة	
١٠	USD
٤	LBP
٠	EUR
نوع الاستثمار	
٦	تخصيص مختلط
٣	أوراق مالية ذات الدخل الثابت
٢	مختلف
٢	أسهم
١	سوق المال
قطاع الاستثمار	
٦	الشرق الاوسط
٤	لبنان
٢	مختلف
٢	اميركا
نوع المؤسسة	
٨	شركات وساطة مالية
٦	مصارف
٠	مؤسسات مالية

(الجدول رقم ٤)

ملخص تقرير السوق	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
عدد العمليات على السوق	١٠,٩٣٩	١٠,٧٥٩	٨,٧٩٠	٦,٠٠٠	٩,٥٩١	٧,٨٥٤	٧,٢٣٣
كمية الأسهم المتداولة	١١٩,٧٤٥,٢٢٨	٨٥,٩١٩,٠٩٣	٨٩,٨٧٩,٧٠١	١٩٩,٥٩٠,٩٩١	٤٩٩,٩٠١,١٧١	٢٩,٦٢٠,٢٨٨	٣٠,٦١٧,٢٥١
قيمة الأسهم المتداولة (\$))	٩٦٣,٨١٤,١٩١	٧٤١,٧٥٣,٠١٤	٦٣٢,٨٤٢,٣٧٢	٩٠١,٦٣١,٥٤٧	٢٤٢,٥٤٣,٩٦٦	٣٥٤,١٢٨,٩٦٩	٤٩٩,٢٩٥,٧٢٩
متوسط القيمة لكل يوم تداول (\$)	٣,٩٨٢,٧٠٣	٣,١١٦,٦٠٩	٢,٦٨١,٥٣٥	٣,٩٨٩,٥٢٠	١,٠٢٧,٧٢٩	١,٦١٧,٠٢٧	٢,٠٨٩,١٠٣
حجم متوسط لكل يوم تداول	٤٩٤,٨١٥	٣٦١,٠٠٥	٣٨٠,٨٤٦	٨٨٣,١٤٦	٢١١,٤٤٦	١٣٥,٢٥٢	١٢٨,١٠٥
القيمة/الكمية	٨	٨,٦٣	٧,٠٤	٤,٥٢	٤,٨٦	١١,٩٦	١٦,٣١
عدد أيام التداول	٢٤٢	٢٣٨	٢٣٦	٢٢٦	٢٣٦	٢١٩	٢٣٩
سيولة السوق	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
نسبة الدوران في التداول = Turnover Ratio	%٨.٥٧	%٦.٣٥	%٥.٩٨	%١٠.٦٩	%٣.٨٢	%٣.٨٠	%٣.٩٦
نسبة الأسهم الحرة	%١٠٠.٠٧	%٩٩.٣٧	%٩٩.٢٨	%٩٦.٧٦	%٩٨.١٥	%٩٣.٣٧*	%٩٥.١٤
حجم السوق	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢
إجمالي عدد الأدوات المالية	٣٠	٢٩	٢٨	٢٧	٢٦	٢٦	٢٥
إجمالي عدد الشركات المدرجة	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	١٠	٩
متوسط القيمة السوقية في السنة الحالية (مليون دولار أمريكي)	١١,٢٤٨	١١,٦٧٢	١٠,٥٨٨	٨,٣٧٥	٦,٣٥٣	٩,٣٢٨	١٢,٦٠٨

*تم احتساب النسبة على سعر الإقفال، أي آخر يوم تداول في العام

(الجدول رقم ٣)

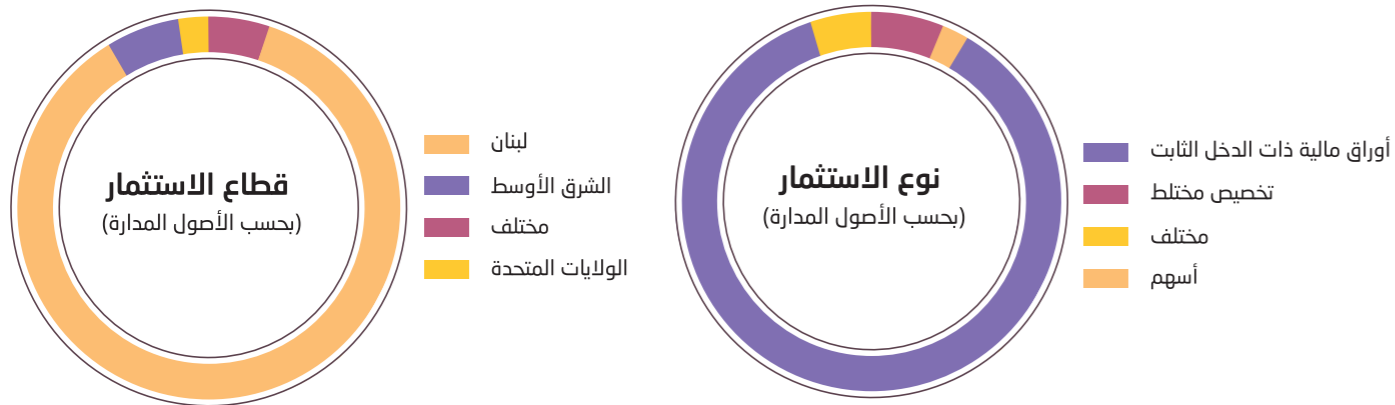
يقدم الجدول رقم (٣) ملخص حول الحركة على بورصة بيروت، حيث يشير إلى ارتفاع كمية الأسهم المتداولة في العام ٢٠٢٢ بنسبة ٣,٣٧٪ لتسجل تداول ٣٠,٦١٧,٢٥١ سهماً مقابل ٢٩,٦٢٠,٢٨٨ سهماً في آخر سنة ٢٠٢١؛ أما قيمة الأسهم المتداولة فقد ارتفعت بنسبة ٤١٪ عند إقفال التداول في آخر كانون الأول ٢٠٢٢.

حيث بلغت قيمة الأسهم ٤٩٩,٢٩ مليون دولار أميركي مقابل ٣٥٤,١٢ مليون دولار أميركي في الفترة نفسها من العام ٢٠٢١. أما عدد العمليات على السوق في سنة ٢٠٢٢ فكانت ٧٢٣٣ عملية مقابل ٧٨٥٤ في نهاية عام ٢٠٢١، أي بانخفاض يقارب الـ ٧,٩١٪.

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية/سنة ٢٠٢١

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	الأصول المدارة (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٤	%٣٣,٣٣	١,٦٨٥	%٩٣,٣٥	٨٩,٩٣	%٨٠,٨
تخصيص مختلط	٣	%٢٥,٠٠	٩٨	%٥,٤٣	٢,٩٠	%٢,٦٠
سوق المال	٢	%١٦,٦٧	٧	%٠,٣٩	١١,٩٥	%١٠,٧٣
أسهم	١	%٨,٣٣	١	%٠,٠٦	١,٥٣	%١,٣٧
مختلف	٢	%١٦,٦٧	١٤	%٠,٧٨	٥,٠٥	%٤,٥
المجموع الإجمالي	١٢	%١٠٠	١,٨٠٥	%١٠٠	١١١,٤ \$	%١٠٠

قطاع الاستثمار	الأصول المدارة	النسبة
لبنان	٧٩,٤١٧,٨٦,٧٤ \$	%٨٦,١
الشرق الأوسط	٥,٧٣٤,٧١٢,٤٨ \$	%٦,٢
الولايات المتحدة	٢,٢٦٠,٩٠٩,٦٨ \$	%٢,٥
مختلف	٤,٨٠٧,٧٤٠,٧٢ \$	%٥,٢
المجموع	٩٢,٢٢١,٢٤٩,٦١ \$	%١٠٠



العام للهيئات المحلية، يليها ما يعادل قيمته ٦,٢٪ من قيمة الأصول المدارة في صناديق التخصيص المختلط.

في مقارنة مع العام الماضي، الأصول المدارة في هيئات الاستثمار الجماعي المحلية بما نسبته ١٧,٢٪ بعدما تراجعت من ١١١,٤ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢١ إلى ٩٢,٢ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢٢.

يشير الجدول رقم (٤) إلى أن عدد صناديق الاستثمار الجماعي المحلية المتداولة هي ١٤ صندوق. أما الأصول المدارة فقد انخفضت قيمتها بنسبة ٢٠,٧٧٪ لتصبح ٩٢,٢٢ مليون دولار أميركي في سنة ٢٠٢٢ مقابل ١١١,٣٨ مليون دولار أميركي في سنة ٢٠٢١.

إن الأصول المدارة في هيئات الاستثمار الجماعي المحلية تركزت في النطاق الجغرافي اللبناني وتكونت من أوراق مالية ذات الدخل الثابت، بنسبة ٨٦,١٪ من المجموع

توزيع هيئات الاستثمار الجماعي المحلية

نسبة التغير	٢٠٢٢	٢٠٢١
مصارف	٦	٦
مؤسسات مالية	-	-
شركات وساطة مالية	٨	٦
المجموع الإجمالي	١٤	١٢

نسبة التغير السنوية بين ٢٠٢٢-٢٠٢١

النوع	العدد	عدد المكتتبين	قيمة الاكتتاب (مليون دولار)	الأصول المدارة (مليون دولار)
المجموع الإجمالي	%٢٥-	%١,١-	%١٩,٤٧	%١٧,٢١-

هيئات الاستثمار الجماعي المحلية/سنة ٢٠٢٢

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	الأصول المدارة (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٤	%٢٦,٦٧	١,٥٤٩	%٨٦,٧٨	٧٩,٤١	%٨٦,١
تخصيص مختلط	٦	%٤٠,٠٠	٢٠٨	%١١,٦٥	٥,٧٣	%٦,٢
أسهم	٢	%١٣,٣٣	١٥	%٠,٨٤	٢,٢٦	%٢,٥
مختلف	٢	%١٣,٣٣	١٣	%٠,٧٣	٤,٨٠	%٥,٢
المجموع الإجمالي	١٤	%١٠٠	١,٧٨٥	%١٠٠	٩٢,٢٢ \$	%١٠٠

هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية

٦	الأسواق الناشئة
٤	لبنان
٤	الشرق الأوسط
٢	اميركا اللاتينية
١	روسيا
١	دول منظمة التعاون الاقتصادي
١	أفريقيا
نوع المؤسسة	
٦٧	مصارف
٦٤	مؤسسات مالية
٠	شركات وساطة مالية

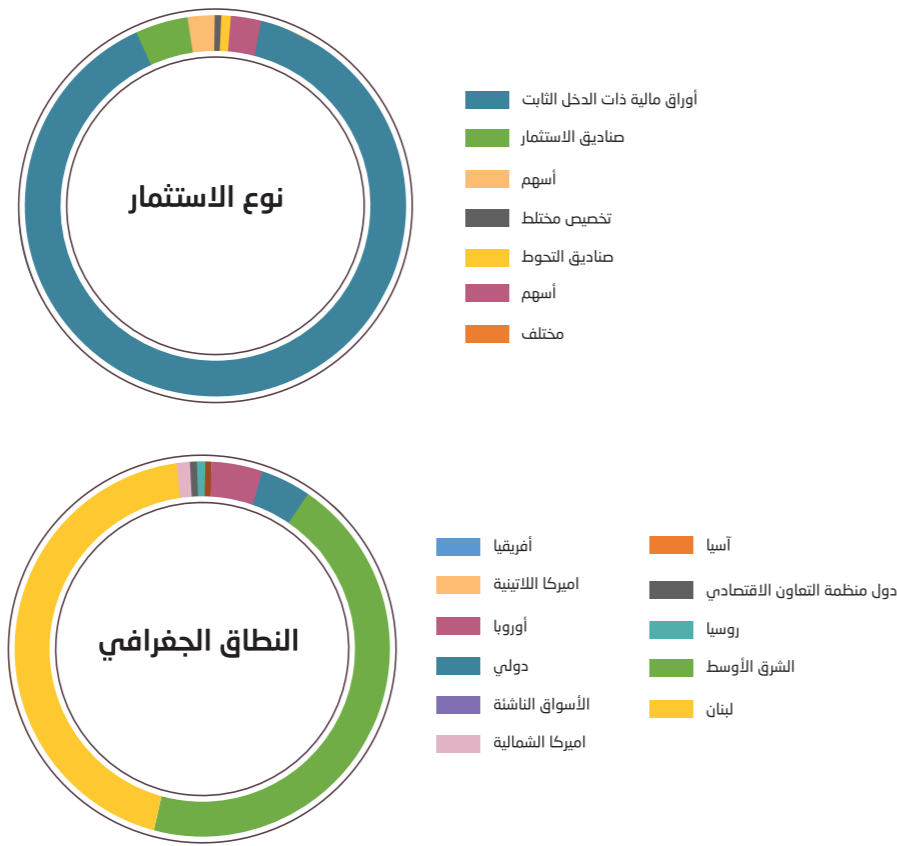
(الجدول رقم ٥)

توزيع هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية			
نسبة التغير	٢٠٢٢	٢٠٢١	
٥٨,١٢٥-	٦٧	١٦٠	مصارف
١١٨٠	٦٤	٥	مؤسسات مالية
١٠٠-	٠	١	شركات وساطة مالية
٢١,٠٨-	١٣١	١٦٦	المجموع الإجمالي

هيئات الاستثمار الجماعي الاجنبية/سنة ٢٠٢٢

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
أسهم	٦٣	٤٨,١%	٣٥٩	١٨,٣%	١٣,٤٤	٢,٥٣%
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٢٣	١٧,٦%	١,٤٢٨	٧٢,٩%	٤٧٣,٩٤	٨٩,٣٣%
أسهم الخاصة	١٣	٩,٩%	٥٨	٣,٠٠%	١١,٩٢	٢,٢٥%
تخصيص مختلط	١٢	٩,٢%	٢٤	١,٢%	٢,٠٨	٠,٣٩%
صناديق الاستثمار	١١	٨,٤%	٧٢	٣,٧%	٢٤,٠١	٤,٥٣%

هيئات الاستثمار الجماعي الأجنبية	
١٣١	إجمالي عدد صناديق الاستثمار
١٩٥٩	إجمالي عدد المكتتبين
٥٣٠,٥١٩,٤٩١,٩٥\$	مجموع الاشتراكات (\$)
١١٦	رأسمال مفتوح
١٤	رأسمال محدد
١	صندوق تحوط
العملة	
١٣٢	USD
٢٥	EUR
٤	GBP
١	CHF
١	LBP
١	LBP
١	LBP
نوع الاستثمار	
٦٣	أسهم
٢٣	أوراق مالية ذات الدخل الثابت
١٣	أسهم الخاصة
١٢	تخصيص مختلط
١١	صناديق الاستثمار
٥	صناديق التحوط
٤	مختلف
قطاع الاستثمار	
٧٣	دولي
٢١	اميركا الشمالية
١٠	آسيا
٨	أوروبا



الأدوات المالية المركبة وغير المركبة

نسبة التغيير	كانون الأول ٢٠٢٢		كانون الأول ٢٠٢١		نسبة التغيير	
	قيمة الاكتتاب (دولار أمريكي)	كانون الأول ٢٠٢٢	كانون الأول ٢٠٢١	عدد المكتتبين		
٨,٣٨-%	٢,٥٣٣,٣١٥,٩٤٠	٢,٣٢٠,٨٢٨,٥٤٣	٧,٤٥-%	٦,٨٦٧	٦,٣٥٥	أدوات مالية غير مركبة
٧٩,٦٠-%	٢٢٤,٥٣٩,٤٩٧	٤٥,٧٩٣,٧٢٠	٤٢,٨٣-%	١,٢٢٨	٧٠٢	أدوات مالية مركبة
١٤,١٨-%	٢,٧٥٧,٨٥٥,٤٣٧	٢,٣٦٦,٦٢٢,٢٦٣	١٢,٨٢-%	٨,٠٩٥	٧,٠٥٧	مجموع

عدد المكتتبين ٦,٣٥٥ مكتب نهاية العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٦,٨٦٧ مكتب في العام ٢٠٢١، أي تراجع وصل إلى ٧,٤٥٪. أما قيمة الاكتتاب الاجمالية في شهر كانون الاول ٢٠٢٢ في الأدوات المالية غير المركبة فقد شهدت أيضاً تراجعاً بنسبة ٨,٣٨٪ بين العامي ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ بحيث أصبحت قيمة الاكتتابات ٢,٣٢٠ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ٢,٥٣٣ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢١.

سجل عدد المكتتبين في الأدوات المالية المركبة ٧٠٢ مكتب نهاية العام ٢٠٢٢ مقارنة بـ ١,٢٢٨ مكتب في العام ٢٠٢١، أي تراجع وصل إلى ٤٢,٨٣٪. أما بالنسبة لقيمة الاكتتاب الاجمالية في شهر كانون الاول ٢٠٢٢ في الأدوات المالية المركبة فقد سجلت ٤٥,٨ مليون دولار أميركي مقارنة بـ ٢٢١,٤ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢١، أي تراجع وصل إلى ٧٩,٦٠٪. فيما خص الأدوات المالية غير المركبة، سجل

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
صناديق التحوط	٥	٣,٨٪	١٤	٠,٧٪	٥,٠٩	٠,٩٦٪
مختلف	٤	٣,١٪	٤	٠,٢٪	٠,٠٣	٠,٠١٪
المجموع الإجمالي	١٣١	١٠٠٪	١٩٥٩	١٠٠٪	٥٣٠,٥٢ \$	١٠٠٪

هيئات الاستثمار الجماعي الاجنبية/سنة ٢٠٢١

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الإكتتاب (مليون دولار)	النسبة
أوراق مالية ذات الدخل الثابت	٣١	١٨,٦٧٪	١٥٣٢	٧١,٨٢٪	٤٩٩,٢٩	٩١,٢٧٪
أسهم الخاصة	١٥	٩,٠٤٪	٨٥	٣,٩٨٪	٢١,٤٦	٣,٩٢٪
أسهم	٦٩	٤١,٥٧٪	٣٩٦	١٨,٥٧٪	١٣,٤٨	٢,٤٦٪
صناديق الاستثمار	٢٦	١٥,٦٦٪	٦٤	٣٪	٣,٢٠	٠,٥٩٪
تخصيص مختلط	١٨	١٠,٧٨٪	٤٢	١,٩٧٪	٤,٤٩	٠,٨٢٪
صناديق التحوط	٦	٣,٦١٪	١٢	٠,٥٦٪	٥,١٢	٠,٩٤٪
الأوراق البديلة	١	٠,٦٠٪	١	٠,٠٥٪	٠,٠٣	٠,٠١٪
عقار	١	٠,٦٠٪	١	٠,٠٥٪	٠,٠٣	٠,٠١٪
المجموع الإجمالي	١٦٦	١٠٠٪	٢,١٣٣	١٠٠٪	٥٤٧,٠٧ \$	١٠٠٪

نسبة التغير السنوية بين ٢٠٢٢-٢٠٢١

النوع	العدد	النسبة	عدد المكتتبين	النسبة	قيمة الاكتتاب (مليون دولار)	النسبة
المجموع الإجمالي	٢١,٠٨-%	٨,١٦-%	٣,٠١-%			

الاشتراكات فتركت ٨٩,٣٪ من المجموع العام في هيئات الاستثمار الجماعي المرتكزة على أوراق مالية ذات الدخل الثابت، يليها ٤,٥٣٪ في صناديق الاستثمار.

كما يبين الجدول أن المكتتبين في صناديق الاستثمار الأجنبية قد فضلوا الاستثمار في نطاق الشرق الأوسط (٤٤,٢٩٪) يليه الاستثمار في النطاق الجغرافي اللبناني (٤٣,٨١٪).

يبين الجدول رقم (٥) أن عدد إجمالي صناديق الاستثمار الأجنبية بلغ ١٣١ صندوقاً أي بانخفاض حوالي ٢١,٠٨٪ من العام ٢٠٢١، ولكن بانخفاض يقارب ٣,٠١٪ في قيمة الاكتتاب لتصل إلى حوالي ٥٣٠,٥٢ مليون دولار أميركي مقارنة بـ حوالي ٥٤٧,٠٧ مليون دولار أميركي في العام ٢٠٢١. عديداً، تركز حوالي ٤٨,١٪ من هيئات الاستثمار الجماعي في الأسهم وحوالي ١٧,٦٪ في أوراق مالية ذات الدخل الثابت. أما قيمة

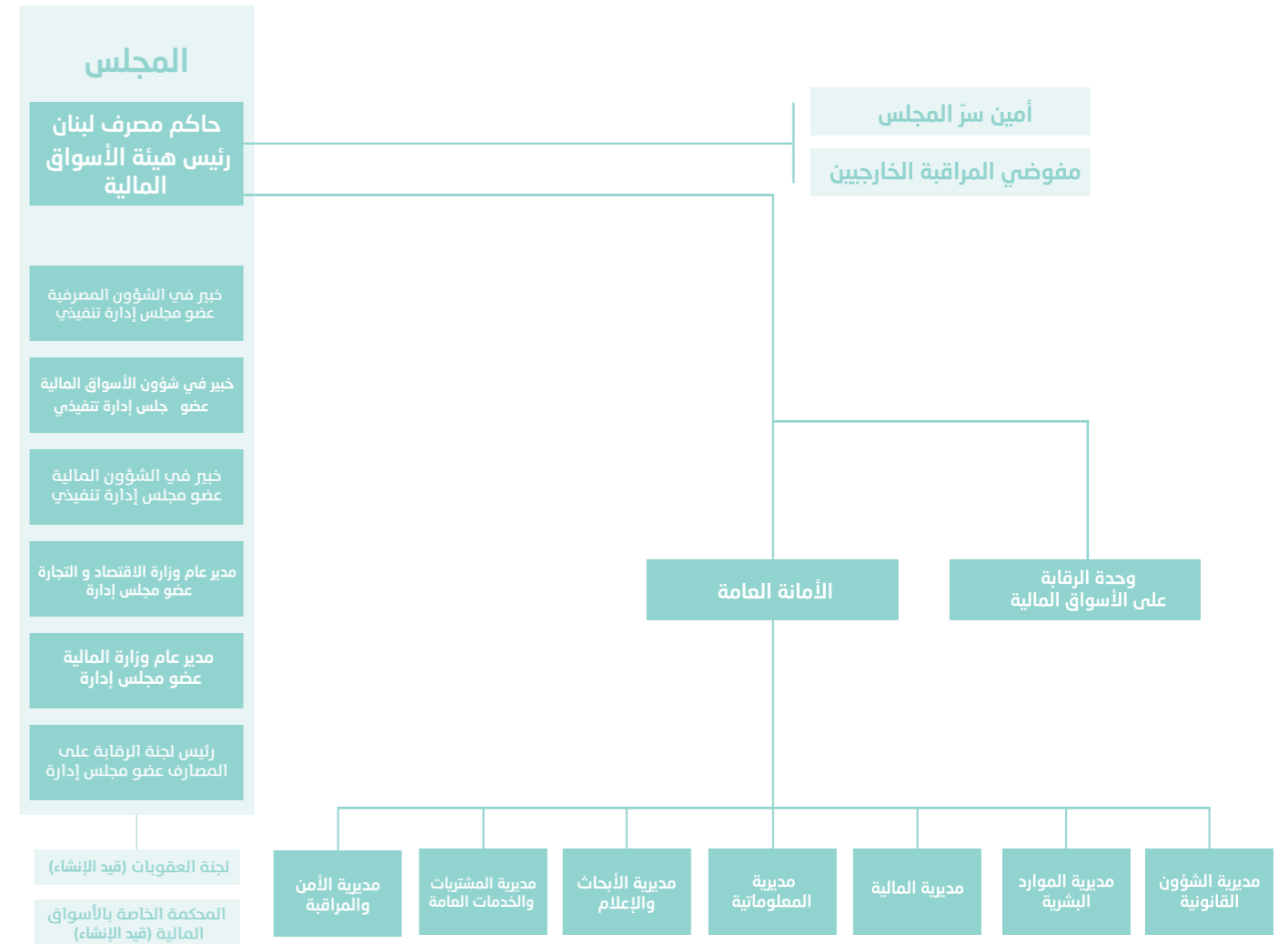


الفصل الرابع هيئة الأسواق المالية ما هي؟

الهيكلية التنظيمية

تتألف هيئة الأسواق المالية من ثلاث وحدات رئيسية هي: الأمانة العامة، وحدة الرقابة على الأسواق، ولجنة العقوبات؛ إضافة إلى المديرية التالية: مديرية الشؤون القانونية، مديرية الموارد البشرية، مديرية المعلوماتية، مديرية الأبحاث والإعلام، مديرية المشتريات والخدمات العامة، ومديرية الأمن والمراقبة.

البشرية، مديرية المالية، مديرية المعلوماتية، مديرية الأبحاث والإعلام، مديرية المشتريات والخدمات العامة، ومديرية الأمن والمراقبة.



رئيس وأعضاء مجلس الإدارة

يتولّى إدارة هيئة الأسواق المالية مجلس مؤلّف من سبعة أعضاء برئاسة حاكم مصرف لبنان. تنقسم عضوية المجلس إلى ثلاثة أعضاء متفرّعين خبراء في شؤون الأسواق المالية والشؤون المصرفية والمالية وثلاثة أعضاء غير متفرّعين يمثلون الوزارات والإدارات المعنية مباشرة بعمل الهيئة، وهم مدير وزارة المالية العام، مدير عام وزارة الاقتصاد ورئيس لجنة الرقابة على المصارف. ويضطلع المجلس بصلاحيات شاملة من شأنها أن تعزّز حماية المستثمر وتشجيع الاستثمار في الأسواق المالية. وله صلاحية وضع الأنظمة العامة بإنشاء البورصات وإدارتها، والأنظمة المتعلقة بإنشاء وتسيير أعمال المؤسسات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف أموال الجمهور، كما يُعنى المجلس بوضع الأنظمة المتعلقة بالأدبيات التي يتوجّب على البورصات وعلى مستخدميها، وكذلك على مقدّمي الخدمات المالية ومستخدميهم التقيّد بها. ومن صلاحيات

المجلس أيضًا، وضع الأنظمة المتعلقة بالشفافية والحوكمة والتي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الموجبات لجهة نشر أو إطلاع الجمهور على جميع المعلومات التي من شأنها أن تؤثر مباشرة أو غير مباشرة على أسعار الأدوات المالية. وفي الإطار عينه، تبقى للمجلس صلاحية الترخيص بإنشاء المؤسسات والهيئات التي تتعاطى الوساطة المالية وتوظيف الأموال وعمليات التسديد على اختلاف أنواعها، والمصادقة [أو إلغاء مصادقة سابقة] على قرارات صادرة عن إدارات البورصات المعنية والقاضية بتسجيل الصكوك والأدوات المالية لديها. وله الموافقة على الأنظمة التي تضعها إدارات البورصات بشأن العمليات التي تجرى من خلالها. وفي إطار المشورة، يبدي المجلس رأيه في مشاريع القوانين والمراسيم المتعلقة بعمل وتطوير الأسواق المالية وتطورها.

الأمانة العامة

يرتبط دور الأمانة العامة بتسيير التواصل والعمل بين وحدات ومديريات هيئة الأسواق المالية وبمتابعة تنفيذ قرارات مجلس الإدارة. وهي أيضاً تعمل على الاقتراح للمجلس فتح التحقيقات وإجراء الاستقصائيات بشأن المخالفات لأحكام القانون ١٦١ أو لأحكام الأنظمة أو التعليمات أو التوجيهات العامة أو الفردية الصادرة عن المجلس بمقتضى هذا القانون.

وتشمل صلاحيات الأمانة العامة أيضاً إحالة الشكاوى إلى مجلس الإدارة وإعلامه بقرارات لجنة العقوبات وإبلاغ قرارات اللجنة إلى المعنيين بها. وتناط بالأمانة العامة مسؤولية إحالة جميع التقارير الصادرة عن الهيئة إلى المجلس، بالإضافة إلى نشر قراراته التنظيمية والتعليمات العامة واقتراح وضع أو تعديل الأحكام والأنظمة المتعلقة بالأسواق المالية.

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

المخالفات المضرة بسلامة التعامل في الأسواق المالية. كما تتحقق من قيام الشركات والهيئات المتداول بصكوكها وأدواتها المالية في البورصات بإجراءات النشر المنتظمة وفقاً للأصول المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المرعية الإجراء، وتدقق في توقيت المعلومات المنشورة وصحتها، أو تلك التي يمكن أن تؤثر بشكل ملحوظ على سعر هذه

تراقب وحدة الرقابة على الأسواق المالية مدى التقيّد بالأنظمة التطبيقية، وتتحقق من سلامة تقيّد المؤسسات بالأنظمة والقرارات والتوجيهات الموضوعية، ومن توقّر شروط التداول المنصوص عليها في القانون. ولها أن تطلب من مفوضي مراقبة الشركات والهيئات المعنية أو من خبراء مستقلين، القيام بتدقيق أو تحليل إضافي لعملياتها؛ وتجري الاستقصائيات وتجمع الأدلة لاكتشاف

المؤسّسات والأعمال الخاصّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

يحدّد القانون ١٦١ جميع النشاطات التي تخضع لرقابة هيئة الأسواق المالية وسلطتها، وتشمل جميع العمليّات المتعلّقة بالأدوات الماليّة المطروحة مباشرة للاكتتاب العام أو التي يتمّ شراؤها أو بيعها لحساب الجمهور، وكذلك الأدوات الماليّة المدرجة أو المتداولة في البورصة والأدوات الماليّة والحقوق الماليّة المرخّصة من هيئة الأسواق الماليّة. كذلك يحدّد القانون بشكل واضح النشاطات المتعلّقة بالأدوات الماليّة، والمؤسّسات التي تخضع لسلطة هيئة الأسواق الماليّة ورقابتها كما هو مبين في الجدول التالي:

الأطراف الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة

- الأشخاص المرخّص لهم
- الشركات المدرجة على البورصات اللبنانية
- البورصات اللبنانية أو المؤسّسات التي يكون موضوعها إدارة وتسيير عمل البورصات على أن تتخذ هذه المؤسّسات شكل شركات مغلقة لبنائيّة
- الشركات الماليّة والمؤسّسات والهيئات المرخّص لها ومنها:
 - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار الجماعي بالقيم المنقولة وسائر الأدوات الماليّة
 - الهيئات التي تتعاطى الاستثمار بعمليّات التسنيّد
 - هيئات الاستثمار والتسنيّد الإسلاميّة
 - مؤسّسات الاستشارات والخدمات المتعلّقة بالأدوات الماليّة
 - شركات التقييم المالي (Financial Rating Agencies)

الأدوات الماليّة والأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة الخاضعة لإشراف ورقابة الهيئة هي:

- الأسهم أو السندات أو الحصص المصدرة من شركة أو هيئة عامّة أو خاصّة
- سندات الدين أو الأسهم أو السندات أو شهادات الإيداع أو إيصالات الإيداع أو سندات الخزينة
- الحقوق الماليّة (Rights) أو حقوق الخيار (Options) أو العقود المستقبلية (Futures) أو سائر الأدوات الماليّة المشتقة (Derivatives) أو المركّبة (Structured)
- الخدمات الإستشارية وأعمال الوساطة Investment and Securities Brokerage services
- إدارة المحافظ ومسك الدفاتر Portfolio Management and Book keeping
- حفظ الصكوك المتعلّقة بالأدوات الماليّة Securities Custody
- ضامن الإكتتاب بالأدوات الماليّة Underwriter
- ضمان الإكتتاب بالأدوات الماليّة Underwriting Process

الصكوك والأدوات الماليّة المتداولة. ولها أيضا أن تلزم الشركات والهيئات بتقديم المعلومات الإضافية وبإجراء التعديلات التي تراها ضرورية عندما يتبين لها وجود نقص أو عدم صحة في المعلومات المنشورة أو المعدّة لاطلاع المعنيين عليها.

لجنة العقوبات (لم تنشأ بعد)

من المتوقّع أن يُصار إلى تشكيل لجنة العقوبات في المستقبل القريب حتى يتسنى للهيئة اتّخاذ التدابير الإجرائية اللازمة بحق كل من يخالف الأنظمة والقوانين التي تحكم عمل الأسواق الماليّة. تتولّى لجنة العقوبات التحقيق في جميع المخالفات التي تحال إليها من المجلس وتتخذ القرارات المناسبة بشأنها. فمن صلاحيات اللجنة المذكورة فرض العقوبات الإدارية والنقدية على جميع الجهات والهيئات والأشخاص الذين يتعاطون بالأدوات والخدمات الماليّة.

المحكمة الخاصّة بالأسواق الماليّة (لم تنشأ بعد)

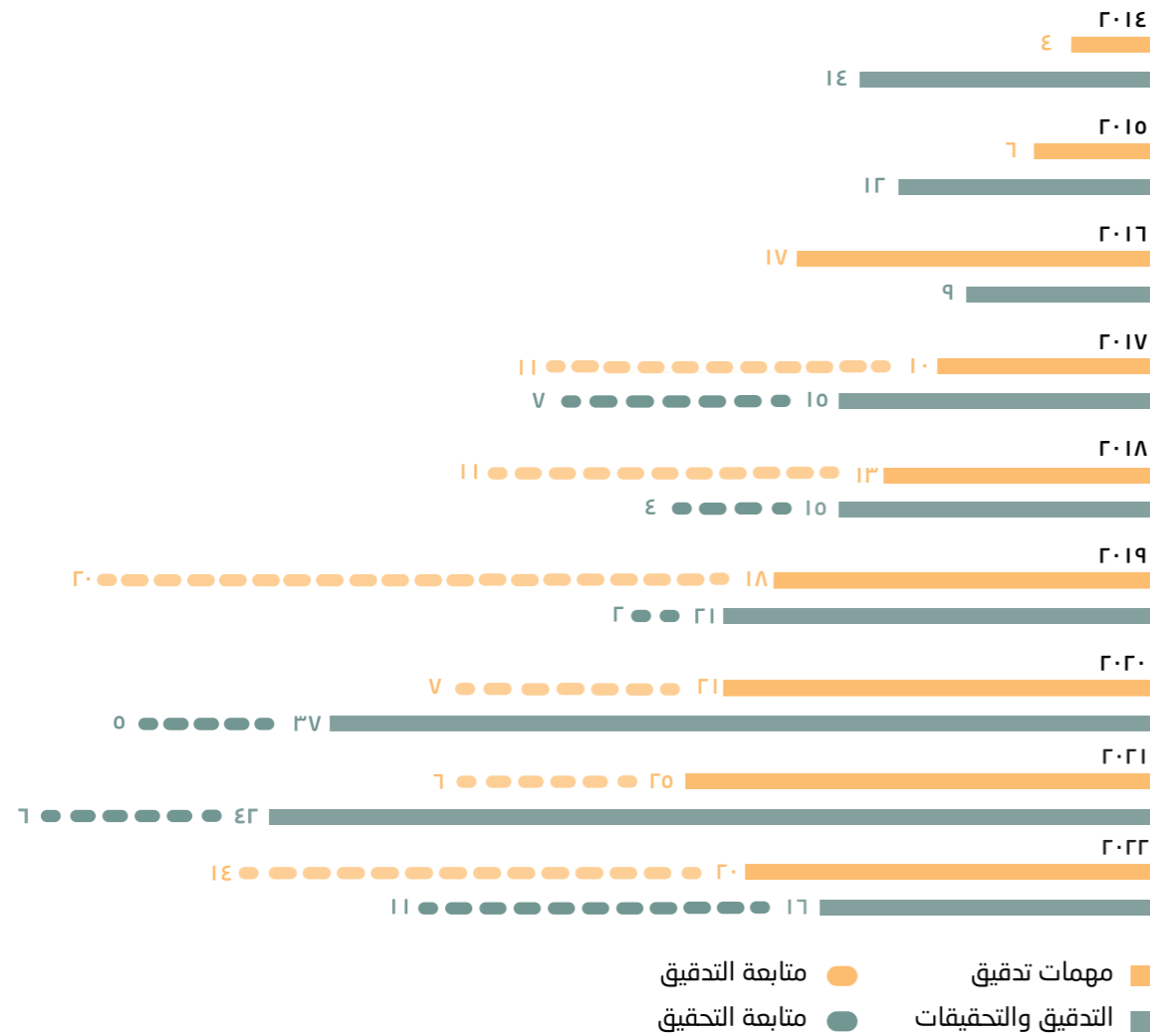
تنظر المحكمة الخاصّة بالأسواق الماليّة في النزاعات الناتجة عن الأعمال الخاصّة بالأدوات الماليّة وفي الطعون الموجهة ضد القرارات الفرديّة الصادرة عن مجلس الهيئة كما في طلبات التنحي أو الرد المتعلّقة برئيس وكل من أعضاء مجلس الهيئة ولجنة العقوبات. فهي تشكل مرجع استئنافي للقرارات الصادرة عن لجنة العقوبات وتعمل كمحكمة درجة أولى في جرائم استغلال وإفشاء معلومات مميزة أو ترويح معلومات خاطئة أو مضلّة تتعلّق بصكوك أو أدوات ماليّة أو بمصدري هذه الصكوك والأدوات.



ملخص تحليلي
عن هيئة الأسواق
المالية منذ نشأتها:

وحدة الرقابة على الأسواق المالية

عدد مهمات التدقيق والتحقيقات ٣٨٣



الطلبات التي عملت عليها وحدة الرقابة لدى الهيئة بما فيها التقارير، مهمات التدقيق والتحقيقات التي جرت معالجتها.

هيئة الأسواق المالية لمحة عامة

مذكرات تفاهم



تهدف الهيئة ألى أمضاء مذكرة تفاهم متعددة الأطراف MMoU مع IOSCO. هذه المذكرة تؤمن التعاون مع كل من الـ ١٢٧ عضو المنتسبين الى IOSCO حول العالم.

في أيار عام ٢٠١٤، وقعت هيئة لأسواق المالية أول مذكرة تفاهم مع هيئة الأسواق المالية الفرنسية. وفي أيلول ٢٠١٩ وقعت الهيئة مذكرة تفاهم مع هيئة الخدمات المالية الموريشيوسية.

في آذار ٢٠٢١، وقعت هيئة الأسواق المالية مذكرة تفاهم مع هيئة التحقيق الخاصة تصبو لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب والجرائم ذات صلة.

علاقات الهيئة الدولية

عضو في ٣ منظمات دولية

IFREFI الرئيس السابق للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الأوراق المالية	UASA الرئيس السابق لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية	IOSCO عضو مشارك حزيران ٢٠١٦
---	--	--



هيئة الأسواق المالية لمحة عامة

الندوات و المؤتمرات



٢٠٢١
٢٠٢٠ • شاركت الهيئة في تحكيم مسابقة البورصة الافتراضية

٢٠١٩ • استضاف لبنان ممثلاً بهيئة الأسواق المالية «المؤتمر الدولي الـ14 للبورصات العالمية» عقدت الهيئة اجتماعاً موسعاً لمناقشة أهمية استخدام منصة التداول الإلكتروني من القطاع الخاص ضمّ رؤساء الهيئات الاقتصادية ونخبة من رجال الأعمال اللبنانيين وممثلي عن القطاع الخاص اللبناني

٢٠١٨ • نظمت الهيئة «الأسبوع العالمي للمستثمر» في بيروت للمرة الأولى

٢٠١٧ • نظمت الهيئة «المؤتمر السنوي الثاني عشر لإتحاد هيئات الأوراق المالية العربية» في بيروت

٢٠١٦ • نظمت الهيئة «المؤتمر الخامس عشر للمنظمة الفرنكوفونية لهيئات الرقابة المالية»

التواصل مع الجمهور

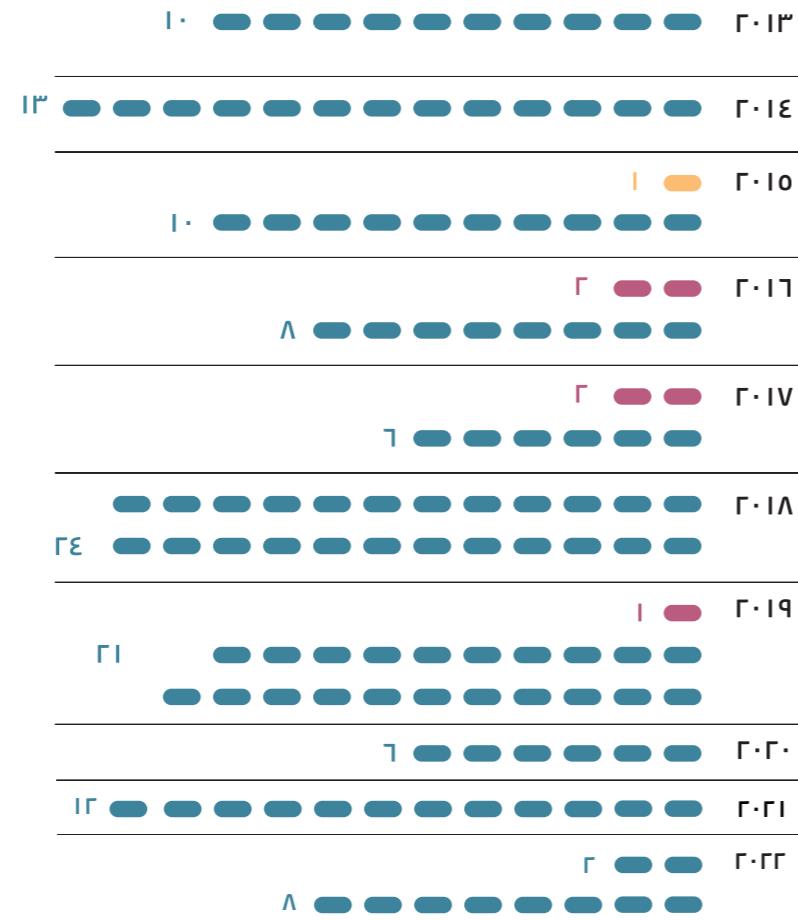


قرارات مجلس الهيئة



١٥ عدد مؤسسات الوساطة المالية المسجلة لدى الهيئة

تنظيماً



0 الأنظمة التطبيقية

الأنظمة التطبيقية الصادرة عن هيئة الأسواق المالية سلسلة 2000, 3000, 4000, 6000 و 8000 المتعلقة بالتسجيل و الترخيص , سلوكيات العمل, سلوكيات السوق, عروض الأدوات المالية و هيئات الاستثمار الجماعي تباعاً.

1 عدد مسودات الأنظمة التطبيقية المحضرة للنشر

سلسلة 7000 المتعلقة بقواعد الإدراج.

120 قرارات و إعلانات

القرارات و الاعلانات الصادرة عن مجلس ادارة هيئة الأسواق المالية و المنشورة في الجريدة الرسمية.

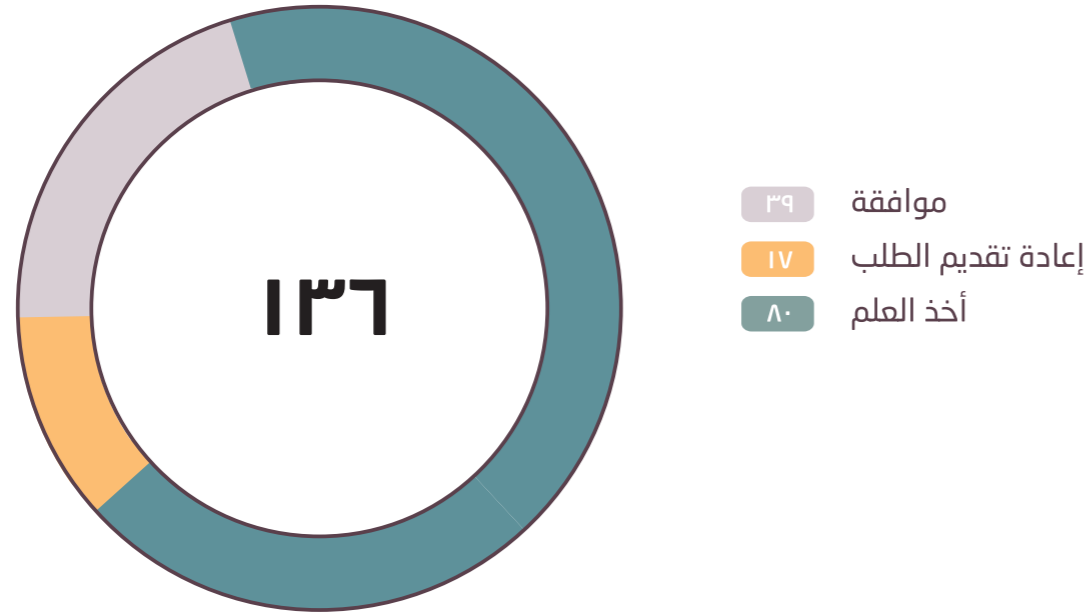
الأشخاص المسجلين

في العام ٢٠٢٢

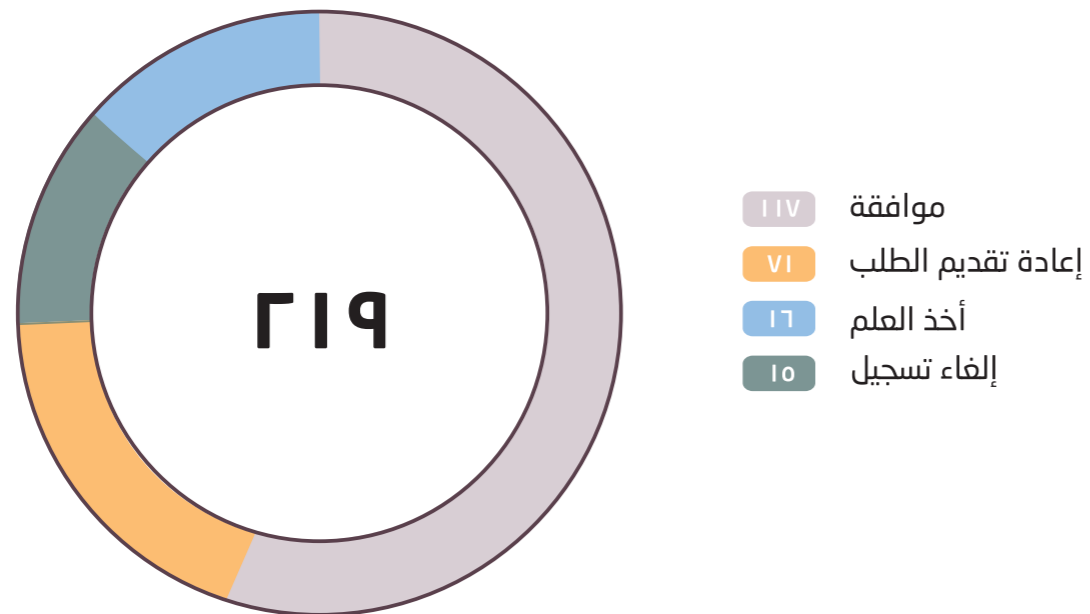
وافق المجلس على ٣٩ طلب تسجيل.

٨٧٥ عدد الأشخاص المسجلين لدى الهيئة حتى العام ٢٠٢٢

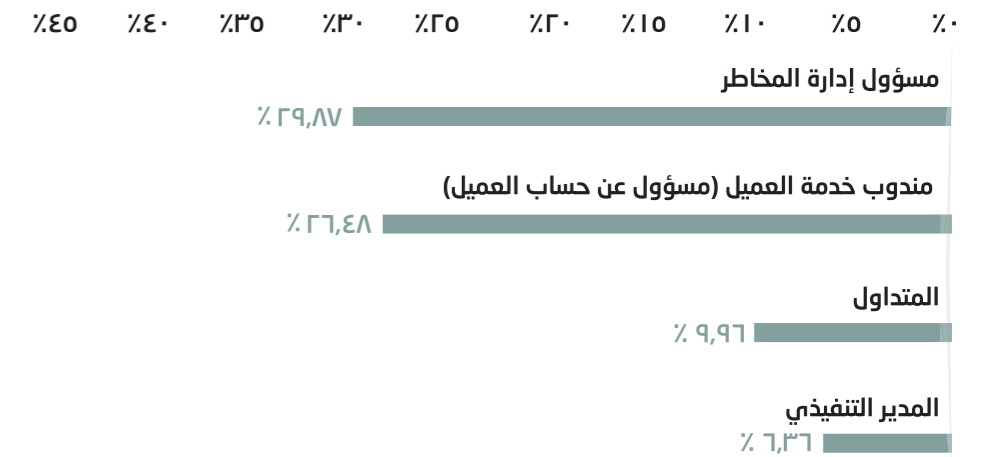
القرارات المتعلقة بطلبات التسجيل في العام ٢٠٢٢



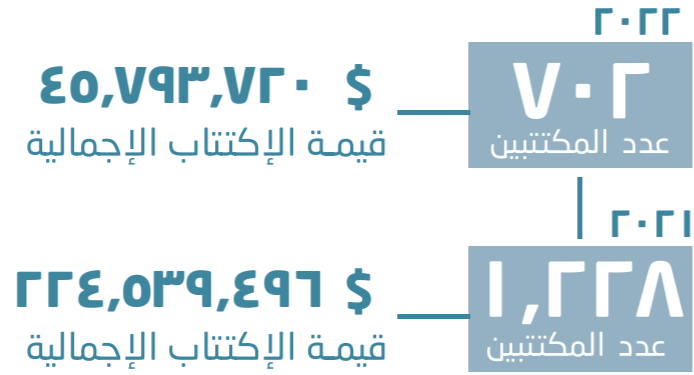
القرارات المتعلقة بطلبات التسجيل في العام ٢٠٢١



الوظائف الأكثر تسجيلاً حتى العام ٢٠٢٢



الأدوات المالية المركبة

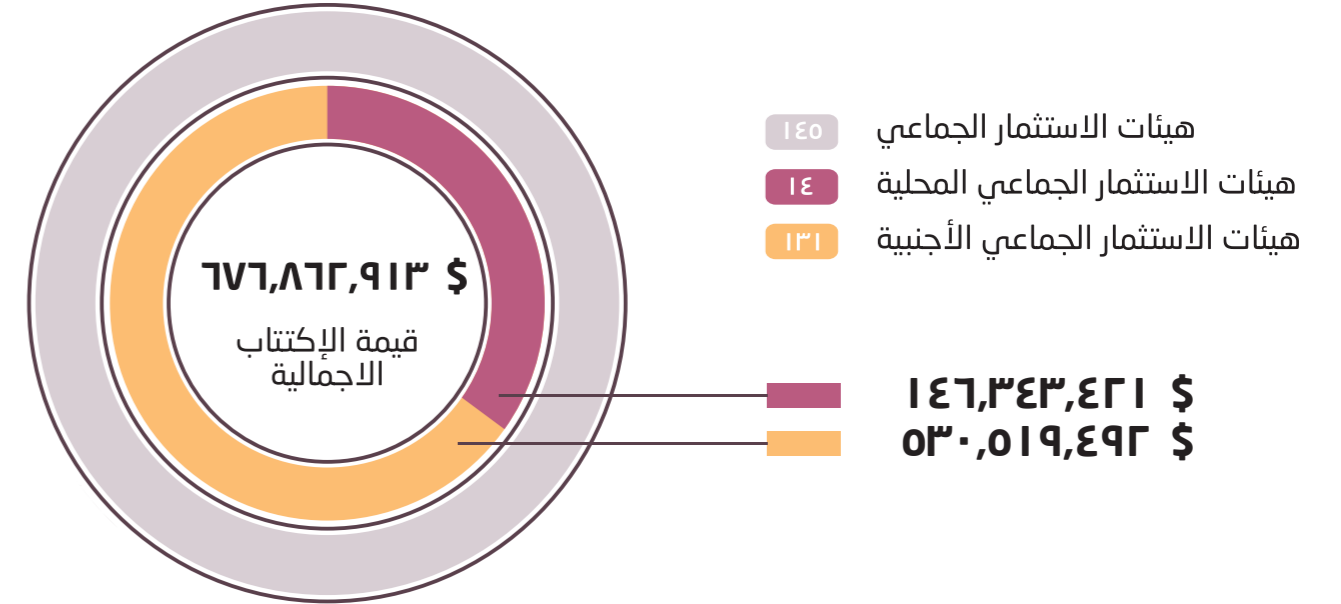


الأدوات المالية غير المركبة



هيئات الاستثمار الجماعي

قيمة الإكتتاب في هيئات الاستثمار الجماعي



١٤٦ عدد هيئات الاستثمار الجماعي التي تسوق في لبنان، بما في ذلك الصناديق المرخصة من قبل مصرف لبنان قبل إنشاء الهيئة

عدد المكتتبين في الهيئات





شارع روما، منطقة الوردية، الحمرا

www.cma.gov.lb | +٩٦١ ١٧٣٥٥٠٠٠